

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: خيام محمد كامل مدوخ

Signature:

التوقيع: خيام مدوخ

Date:

التاريخ: 2013/9/18م



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني و التكنولوجيا للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة

إعداد

خيام محمد كامل مدوخ

إشراف

د. عصام محمد البحيصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (بحث تكميلي)
في قسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة - الجامعة الإسلامية



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ خيام محمد كامل عبد الرحمن مدوخ لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 12 ذو القعدة 1434 هـ، الموافق 2013/09/18 الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عصام محمد البحيصي	مشرفاً ورئيساً
د. ماهر موسى درغام	مناقشاً داخلياً
د. بهاء الدين أحمد العريني	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قُلْ هَلْ یَسْتَوِی الذّٰنِیْنَ یَعْلَمُونَ وَ الذّٰنِیْنَ لَا یَعْلَمُونَ اِنَّمَا

یَتَذَكَّرُ اُولُو الْاَلْبَابِ

[سورة الزمر: 9]



ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد صممت استبانة وزعت على مجتمع الدراسة المكون من المحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (100) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (73) استبانة، أي أن نسبة الاستجابة بلغت 73%.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أولاً: وجود علاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة، وذلك من خلال قيام الجامعات الفلسطينية باستخدام برامج أكاديمية متطورة في تعليم المحاسبين وتحلي المحاسب الفلسطيني بكافة قيم وأخلاقيات وسلوكيات المهنة وتلبية التعليم المهني لمتطلبات تطوير المهارات المعرفية والإدراكية، ثانياً: وجود علاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة، وذلك من خلال استخدام الشركات للحاسوب في الأعمال المحاسبية عند برامج المحاسبة المختلفة، وغيرها بحيث يحقق لها العديد من المزايا واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة يساعد على اعداد القوائم المالية بشكل أسرع وأدق، ثالثاً: وجود معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة، حيث يوجد هناك عدم وعي لأصحاب الشركات بمهنة المحاسب داخل الشركة، وعدم وجود قانون شامل ينظم مهنة المحاسبة والدور الذي يقوم به المحاسب داخل الشركة وعدم وجود قانون شامل ينظم مهنة المحاسبة بشكل ملائم للواقع العملي.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها أولاً: ضرورة تناسق برامج ومنهجيات أقسام المحاسبة وتطويرها بحيث تواكب التطورات الاقتصادية والمهنية والتكنولوجية، وأهمية تشجيع أقسام المحاسبة على وضع الأطر الملائمة لتقويم التعليم المحاسبي بأبعاده المختلفة، ثانياً: أهمية تبني تطوير التعليم المحاسبي بمفهومه الواسع الذي يشتمل على تطوير الجوانب البحثية وتطوير العملية التعليمية والمساهمة في تطوير المهنة مع ضرورة وضع إطار استراتيجي لهذا التطوير، ثالثاً: الاهتمام بالجانب الأخلاقي والقيم الإسلامية في برامج التعليم المحاسبي، رابعاً: الاهتمام ببرامج الدراسات العليا في المحاسبة لمقابلة احتياجات التنمية، والتأكيد على أهمية ضرورة تطوير برامج الدراسات العليا والإسراع باستحداث برنامج للدكتوراه في المحاسبة بما يمكن من الوفاء باحتياجات المجتمع، خامساً: الاهتمام بالدعم المادي والمعنوي لعضو هيئة التدريس لتنمية قدراته على التدريس وتطوير الخطط والبرامج والمقررات واستخدام التقنية إلى جانب تشجيعه على تنمية قدراته البحثية.

Abstract

The reality of accounting profession between professional preparation and technological qualification

This study aims to identify the reality of accounting profession between professional preparation and technological qualification for active accountants of companies operating in Gaza strip.

Analytical approach applied was descriptive in this study by using a questionnaire designed and distributed to a sample of accountants of companies operating in Gaza strip, the number of questionnaires distributed were (100) questionnaire, the number of questionnaires received were (73) questionnaire. And the percentage of responsiveness was 73%.

The study concluded that: firstly: the existence of a relations between technological qualification for accountant and the reality of the accounting profession in the Gaza Strip, through the establishment of a Palestinian universities using advanced academic programs in the education of accountants and analysis Palestinian accountant with all the values and the ethics and behavior of the profession and to meet the vocational education to the requirements of the development of cognitive skills, cognitive, Secondly: the existence of a relations between the reality of vocational education and the actual reality of the accounting profession in the Gaza Strip, and through the use of corporate computer in the accounting business when the programs of various accounting, and other so achieves its many advantages and use of information technology in the accounting profession that helps to prepare financial statements faster and more accurate, Third: the existence of obstacles that facing the development of the accounting profession in the Gaza Strip, where there is a lack of awareness of the company owners, the profession of accountant within the company, and the absence of a comprehensive law to regulate the accounting profession and the role of the accountant within the company and the absence of a comprehensive law to regulate the accounting profession appropriately practical reality.

Based upon these findings, the researcher suggested the following recommendations:

- The necessity for improving the existing accounting academic programs suitable for the current economical, professional, technological developments.
- To encourage academic accounting departments to enhance the accounting education thru suitable framework construction.
- The need to adopt the accounting education improvement in it's widen concept thru improving the research aspects & the whole educational process, contributing in the development of the profession with the need to set a proper strategical framework.
- To follow the ethical & Islamic values in accounting educational programs.
- give more attention to post graduate studies' programs to meet the developmental needs, and emphasize the importance of developing these programs and obtain new doctorate programs up to the level of meeting the society needs.
- Provide financial and personal support for the academic staff to enhance their teaching abilities. and set better plans, programs, and using technology beside encouraging them to enhance their research abilities.

اهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر

أبي العزيز

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها الى من علمتني

الصمود مهما بدلت الظروف وعانت الصعاب

أمي الغالية

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى من أثروني على

أنفسهم

إخواني وأخواتي

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره على أن مَن عليا بإنهاء هذه الرسالة أتوجه
بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل

د. عصام البحيصي

الذي أشرف على هذه الرسالة والشكر موصول إلى جميع
أساتذتي الكرام في كلية التجارة وأخص بالذكر قسم المحاسبة
والتمويل

مع خالص الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

ب.....	ملخص الدراسة
ج.....	Abstract
د.....	اهداء
ه.....	شكر وتقدير
ح.....	فهرس الجداول
1.....	الفصل الأول: الاطار العام للدراسة
2.....	مقدمة:
2.....	مشكلة الدراسة:
3.....	متغيرات الدراسة:
3.....	فرضيات الدراسة:
4.....	أهمية الدراسة:
4.....	أهداف الدراسة:
5.....	الدراسات السابقة:
9.....	التعليق على الدراسات السابقة وما تضيفه الدراسة الحالية
10.....	الفصل الثاني: واقع مهنة المحاسبة في فلسطين
13.....	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة
13.....	تعريف المهنة:
13.....	تعريف المحاسبة:
14.....	نشأة مهنة المحاسبة وتطورها:
15.....	خصائص مهنة المحاسبة:
16.....	المبحث الثاني: واقع مهنة المحاسبة في فلسطين
16.....	تمهيد:
17.....	واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين:
17.....	التطورات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية:
27.....	المبحث الثالث: آداب وسلوكيات وسبل تطوير مهنة المحاسبة
27.....	تمهيد:
27.....	المبادئ الأساسية لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة:
32.....	المبحث الرابع: الجمعيات المهنية في فلسطين
32.....	تمهيد:
32.....	أولاً: جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية:
33.....	ثانياً: جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية:
35.....	الفصل الثالث: التأهيل المحاسبي المهني والأكاديمي والتكنولوجي
38.....	المبحث الأول: التأهيل المحاسبي المهني

38	مقدمة:
39	أهمية التعليم المحاسبي:
40	الجودة في التعليم الجامعي:
42	واقع التعليم المحاسبي:
43	التحديات التي تواجه التعليم العالي:
45	سبل تطوير التعليم المحاسبي المهني:
49	المبحث الثاني: تأهيل المحاسب في مجال تكنولوجيا المعلومات
49	تمهيد:
49	مفهوم تكنولوجيا التعليم:
49	تعريف التكنولوجيا:
50	العلاقة بين التعليم المحاسبي التقني ومهنة المحاسبة:
53	المبحث الثالث: أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية
53	أولاً: قسم المحاسبة في الجامعة الإسلامية:
54	ثانياً: قسم المحاسبة في جامعة الأزهر:
54	ثالثاً: قسم المحاسبة في جامعة القدس المفتوحة:
54	رابعاً: قسم المحاسبة في جامعة الأقصى:
55	الفصل الرابع: اجراءات ومنهجية الدراسة
56	مقدمة:
56	أولاً: منهج الدراسة:
57	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:
61	ثالثاً: أداة الدراسة:
62	رابعاً: صدق وثبات الاستبانة:
67	خامساً: الأساليب الإحصائية:
68	الفصل الخامس: تحليل محاور وفرضيات الدراسة
69	مقدمة:
69	أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S):
69	ثانياً: تحليل محاور وفرضيات الدراسة:
86	الفصل السادس
86	النتائج والتوصيات
87	أولاً: النتائج:
89	ثانياً: التوصيات:
90	قائمة المراجع
94	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	57
جدول (2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.....	57
جدول (3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني.....	58
جدول (4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بلد الدراسة.....	58
جدول (5)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل.....	59
جدول (6)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع القطاع.....	59
جدول (7)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.....	60
جدول (8)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طريقة مسك الحسابات.....	61
جدول (9)	مقياس الاجابات.....	62
جدول (10)	الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة.....	63
جدول (11)	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.....	65
جدول (12)	طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.....	66
جدول (13)	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة.....	66
جدول (14)	اختبار التوزيع الطبيعي	69
جدول (15)	نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الأول وفقراته.....	70
جدول (16)	نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الثاني وفقراته.....	72
جدول (17)	نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الثالث وفقراته.....	74
جدول (18)	نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لجميع محاور الدراسة.....	76
جدول (19)	نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للجنس	77
جدول (20)	نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل العلمي.....	78
جدول (21)	نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل المهني.....	79
جدول (22)	نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني	80

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول (23)	والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لبلد الدراسة	81
جدول (24)	نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لمكان العمل.....	82
جدول (25)	نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لنوع القطاع.....	83
جدول (26)	نتائج اختبار شيفي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لسنوات الخبرة.....	84
جدول (27)	نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لطريقة مسك الحسابات.....	84

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

- ❖ مقدمة
- ❖ مشكلة الدراسة
- ❖ متغيرات الدراسة
- ❖ فرضيات الدراسة
- ❖ أهمية الدراسة
- ❖ أهداف الدراسة
- ❖ الدراسات السابقة

مقدمة:

تواجه مهنة المحاسبة في الوقت الحاضر العديد من التحديات، كتكنولوجيا المعلومات، والخصخصة، والتجارة العالمية، وأخلاقيات المهنة. وقد أدى ظهور العولمة والتغيرات في بيئة الأعمال والتطور الكبير إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية، وذلك نتيجة لوجود الحواسيب المتضمنة على الانترنت وعمليات الحوسبة واسعة الانتشار، ومن خلال التجارة الالكترونية، الأمر الذي جعل من المعلومات المالية أكثر تعقيداً، وأوجب قيام المحاسبين بضرورة التكيف ومجاراة الأمور الجديدة بزيادة معرفتهم في مجال الحاسوب والانترنت، للتأقلم مع بيئة الأعمال المتغيرة بشكل مستمر، والأخذ بعين الاعتبار تأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة والتدقيق. تشهد منظمات الأعمال في الوقت الحاضر تغييراً متسارعاً في بيئة أعمالها، وتعد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من ابرز معالم هذا التغيير في الوقت الحاضر. كما أن منظمة الأعمال التي لا تتماشى مع هذه التطورات والتركيز على استخدام تقنيات المعلومات، ولا تحسن استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، سوف يتعرض بقاءها واستمرارها للتساؤل. فيجب أن نعمل على تحفيز طاقات الأفراد الإبداعية، وتعزيز القدرة التنافسية، والتسلح بثقافة الإبداع والتطوير والأداء الجماعي، وإتاحة فرصة التعلم أمام العاملين في المنظمة، من اجل تنمية معلوماتهم، وتطوير مهاراتهم، وقدراتهم. ويمكن القول بان تكنولوجيا المعلومات تمثل في الوقت الحاضر تحدياً حقيقياً لمهنة المحاسبة، حيث يتطلب الأمر من المحاسب الإلمام والمعرفة بهذه التطورات الجديدة (دهمش، وأبو زر، 2008).

مشكلة الدراسة:

نظراً لما تشهده بيئة الأعمال من التغيير المتسارع والتطور التكنولوجي وضرورة الإلمام بالمعرفة التكنولوجية و تسخيرها في خدمة المحاسبة، فقد أدى ذلك إلى البحث عن كفاءات وقدرات جديدة بخلاف المعرفة المحاسبية، لدرجة أن البعض بدا يعتقد أن المحاسب تحول إلى مجرد مدخل بيانات، في حين يرى البعض الآخر أن هذه المؤهلات الجديدة المطلوبة، و إن كانت ضرورية إلا انه لا بد من أن يرافقها تطوير التأهيل المحاسبي نفسه بما يتلاءم مع هذه القدرات والاستفادة منها، وتتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الواقع الفلسطيني في هذا المجال و يكون حل المشكلة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما الدور الذي يساهم به التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي في واقع تطور مهنة المحاسبة؟
2. ما علاقة التأهيل المهني للمحاسبين بواقع تطور مهنة المحاسبة؟
3. ما علاقة التأهيل التكنولوجي للمحاسبين بواقع تطور مهنة المحاسبة؟
4. ما معوقات تطور مهنة المحاسبة في قطاع غزة؟

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

وتشتمل على متغيرين هما:

أ. التأهيل المهني للمحاسبين: وتتضمن تأهيل المحاسب فيما يتعلق بـ:

- التأهيل الأكاديمي الجامعي للمحاسب.
 - التأهيل المهني المتخصص وذلك عبر الدورات التدريبية ذات العلاقة.
- ب. التأهيل التكنولوجي للمحاسبين: وتتضمن تأهيل المحاسب فيما يتعلق بـ:
- الأساليب الحديثة والحاسبات المستخدمة في تطوير التعليم والتأهيل التكنولوجي.
 - مدى استخدام التكنولوجيا من قبل المحاسبين.

المتغير التابع:

واقع تطور مهنة المحاسبة للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة ويمكن قياس ذلك من خلال:

- جودة التعليم الأكاديمي المحاسبي.
- مدى كفاءة وتأهيل المحاسبين تكنولوجياً لمتطلبات سوق العمل.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة بين التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة"
2. توجد علاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة"
3. توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة"
4. توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات

العامل في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (الجنس، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، بلد الدراسة، مكان العمل، نوع القطاع، سنوات الخبرة، طريقة مسك الحسابات).

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات والقطاعات من حيث توجيه القرارات الاقتصادية، وتزداد أهميتها كلما زادت معايير الشفافية للمؤسسات، وبهذا يمكن أن نعتبر مهنة المحاسبة بأنها عصب الحياة للمنشآت الاقتصادية، وبذلك يمكن أن نلخص أهمية الدراسة على النحو التالي:

1. التركيز على تأهيل المحاسب تأهيلاً أكاديمياً وفق منهاج وخطط وبرامج تكفل تأهيله ومتطلبات سوق العمل وتأهيله تأهيلاً سليماً لما يقوم به المحاسب من دور هام داخل الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة،
2. التركيز والاهتمام بالمناهج الأكاديمية واستغلال تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة، وتبني الإرشادات والتوجيهات العالمية لمتطلبات تأهيل المحاسبين.
3. تتمثل تكنولوجيا المعلومات بأنها ما هي إلا المحرك الرئيسي في رفع مستوى الجودة للأعمال، والتي أحدثت تحولاً كبيراً في الدور الجديد للمحاسبين لكي يصبحوا أكثر فاعلية في خدمة الإدارة.

أهداف الدراسة:

- إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو بيان أثر التأهيل المحاسبي والتأهيل التكنولوجي على الواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة.
- كذلك هناك العديد من الأهداف الفرعية ومنها:
1. بيان مدى أهمية تأهيل المحاسب وإلمامه بتكنولوجيا المعلومات في مواجهة التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة.
 2. التأكيد على دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تطوير وتحسين التأهيل المحاسبي وفقاً لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (البحيصي، 2010)، بعنوان: "تحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين وتقييم الوضع الحالي للمهنة".

هدفت هذه الدراسة التي تقيم الواقع الحالي لمهنة المحاسبة في فلسطين من وجهة نظر الممارسين لها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة خصيصاً لهذا الغرض وتوزيعها على عينة من الممارسين للمهنة وقد تم توزيع 500 استبانة بشكل عشوائي و تم استرداد 264 منها صالحة للتحليل، ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها عبر الاستبانة، فقد تم التوصل إلى أن مهنة المحاسبة تعاني من وضع ضعيف في فلسطين، وأن أهم خصائص هذا الوضع هو غياب قانون ينظم المهنة، ونظرة المجتمع المتدنية للمهنة، وعدم وجود برامج تعليم مستمر للمحاسبين، وعدم وضوح مفهوم المحاسبة ودور المحاسبة لدى أصحاب الشركات، وضعف استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وخصائص أخرى حالت للوصول إلى هذا المستوى الضعيف للمهنة، ومن أجل تغيير هذا الواقع إلى الأفضل، فقد تم وضع عدة توصيات ومقترحات ومن أهمها: تنظيم مهنة المحاسبة، وزيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية بأهمية وكيفية استخدامها، وزيادة وعي أصحاب الشركات بدور المحاسب، وتطوير دور الجمعيات المهنية في تنظيم وتطوير المهنة.

2. دراسة (دهمش وأبو زر، 2010)، بعنوان: " إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات على تنمية قدرات المحاسب المهنية ومدى مواكبته للتطور التكنولوجي المتزايد في بيئة الأعمال، كما وأكدت على ضرورة إلمام المحاسب بالمهارات التكنولوجية المعاصرة والتركيز على استخدام المعرفة، لما كان لها الوقع الكبير على نجاح والأثر الكبير على مهنة المحاسبة بشكل عام. وفي رأي الباحثان بأنه دور النهوض بالمهنة ورفع مستواها يقع على عاتق الجامعات والمعاهد المتخصصة بتدريس المحاسبة والجمعيات المهنية، من أجل تلبية ما هو مطلوب منها لمواجهة التحديات والتغيرات والمستجدات الجديدة.

وتوصلت إلى أنه دور إدارة المعرفة في أقسام المحاسبة يجب أن يرتبط بشكل وثيق مع برنامج تطبيق التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة من خلال تدريب الطلبة على نماذج تكنولوجية تطبيقية ونظرية موضوعة بشكل جيد، وهذا الأمر يتطلب تأهيل مدرسي المحاسبة في كليات الإدارة ليكونوا قادرين على القيام بهذه المهمة.

3. دراسة (صيام و رحاحلة، 2008)، بعنوان: "العوامل الشخصية المؤثرة على الطالب من التعليم الجامعي المحاسبي الإلكتروني دراسة حالة".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدريس الجامعي المحاسبي وقياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية لتلك الأهمية إضافة إلى تحديد مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والمزايا التي يحققها هذا الاستخدام في ضمان جودة التعليم العالي. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة وتكونت عينة الدراسة من 168 طالبا وطالبة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ادراك أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدريس الجامعي لا يزال محدود بسبب معوقات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس والإمكانات المادية المتاحة.

4. دراسة (المریش، 2007)، بعنوان: "دور التأهيل العلمي والعملی للمحاسبين القانونيين على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التأهيل العلمي والعملی للمحاسبين القانونيين في تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وتم القيام باستقراء الدراسات المختلفة في مجالات محاور البحث الثلاثة وهي " التعليم، والتدريب، والخبرة والأخلاق " وتم تطبيق المنهج الاستنباطي في تحليل الاستبانة الذي جرى كجانب من الدراسة التطبيقية حتى يتم تحديد العوامل المرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية سواء ما يتعلق بالمشاكل والقصور التي تواجه المهنة، وكذلك سبل تحقيق تطور المهنة وتقديمها، ومن نتائج هذه الدراسة أن الجامعة هي المسئول الأول عن التعليم في مجال المحاسبة والمراجعة ولذا يتوجب على

الجامعة أن تعد خططها وبرامجها على النحو الذي يزود الطالب بالمعارف والمعلومات الأساسية وبما يتماشى مع ما يستجد من تطور على فروع المعرفة المختلفة، كما ويتوجب على المؤسسات والمنظمات المهنية أن تعمل على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة انطلاقاً من الاهتمام بالعنصر البشري لكي تتمكن المهنة من تأدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. بما ينعكس على تحقيق التنمية الاجتماعية.

5. دراسة (Dahawy et. Al, 2005)، بعنوان:

"The use of IT in teaching accounting in Egypt"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى أثر استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في التدريس المحاسبي بالجامعة الأمريكية بمصر، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة " عينة الحصر الشامل " وعددها 150 استبانة بنسبة عائد 66 % (وكانت العينة 74 % من الذكور و 26 % من الإناث) على المتدربين الذين يدرسون للحصول على شهادة المحاسبة المهنية التي يقدمها معهد التنمية الإدارية بالجامعة الأمريكية بمصر .

وخرجت هذه الدراسة بعدة نتائج وتوصيات منها " ان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل القاعات الدراسية يوفر القدرة على خفض التكاليف، بينما تصل المعلومات إلى عدد أوسع من خلال استخدام شبكة المعلومات وكذلك الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، ومن التوصيات ضرورة إيجاد مدربين مؤهلين بشكل جيد، وأيضاً انشاء بنية تحتية متطورة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. (Chen et. al, 2010) ،entitled "Information technology competencies expected in undergraduate accounting graduates".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المهارات والكفاءات التكنولوجية المتوقعة من خريجي المحاسبة وذلك نظراً لما يواجهه التعليم المحاسبي من العديد من التحديات ومن أهم هذه التحديات هو تأثير تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة، وقد رأى الباحثون ومن خلال استطلاع للرأي أن خريجي المحاسبة سيكونوا قادرين على استخدام العديد من البرامج مثل " جداول البيانات المالية، والرسومات التجارية، ونظم إدارة قواعد البيانات.... الخ ."

و من النتائج التي وصلت لها الدراسة ان المناهج الدراسية لا تحتوي بالقدر الكافي على مساقات مرتبطة بشكل مباشر بتكنولوجيا المعلومات و بأن خريجي قسم المحاسبة ليس لديهم المهارات الكافية بما يتناسب وسوق العمل.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة تضمين المناهج الدراسية على تكنولوجيا المعلومات ودمج تكنولوجيا المعلومات بمقررات المحاسبة، وضرورة مواكبة سوق العمل.

2. (Hislop، 2010)،entitled " Knowledge Management as an ephemeral management fashion ".

هدفت هذه الورقة البحثية لفهم فائدة إدارة المعرفة في العقد من 1998 إلى 2008، وكان منهج الدراسة أن استخدام الباحث قواعد البيانات الأكاديمية للتحقيق في مدي الفائدة الأكاديمية لإدارة المعرفة وكذلك الصفحات الإلكترونية للشركات وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن المستوى المطرد للفائدة الأكاديمية لإدارة المعرفة التي حدثت بين 1998 إلى 2008 لم تتبع منحني على شكل جرس ولكنها تتبع منحني تصاعديا، ومع ذلك يمكن القول أنه لا يزال من المبكر جدا القول بشكل قاطع ما إذا أصبحت إدارة المعرفة المؤسسية إلى حد ما أنها وضعت في مجال الديمومة والاستمرارية لتحقيق المتطلبات الأكاديمية.

3. (Di Giorgio et. al، 2010)،entitled " Knowledge Management and accountant education ".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور ادارة المعرفة في تعليم وتأهيل المحاسب، واستندت الدراسة إلى أن فلسفة التطوير التعليمية يجب أن تكون متأصلة في نفوس المعلمين، وذلك لكي يتمكنوا من تحويل طلبتهم إلى أناس أكفاء والأهم أن يكونوا مفيدون لمجتمعهم ولبينة الأعمال، وهذه المساهمات الإيجابية هي ما يتعلق بعصر المعرفة ولذلك سيطور المحاسبين كفاءتهم وقدراتهم والتي ستمكنهم من التفكير والتوصل إلى حلول جديدة للمشكلات القديمة والجديدة بكل حرية واستقلالية، ومشاركة خبراتهم مما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإرشادات المتمخضة عن الـ IFAC، زودتنا بقائمة مفاهيم محدثة بما يتعلق بكيفية انشاء أو خلق المعرفة " أو دور المدارس والمعاهد والمنظمات بما تمنحه للمحاسب من معرفة " كما أن المعرفة المبنية على مبادئ انسانية ستشكل فرقا وستكون مرجعية أفضل.

التعليق على الدراسات السابقة وما تضيفه الدراسة الحالية

1. إن العرض المركز للدراسات السابقة (المحلية والعربية والأجنبية) يظهر مستوى الاهتمام بتأهيل المحاسب مهنيا و تنمية مهاراته بمجال تكنولوجيا المعلومات في المنظمات وأثر استخدام ذلك على تحسين أداء المنظمات الإنتاجية أو الخدمية، وبالرغم من هذا الاهتمام الكبير بموضوع الدراسة إلا أن الدراسات الميدانية المحلية المركزة على هذا المنهج مازالت محدودة لحد ما.
2. من خلال مراجعة الدراسات السابقة المحلية فإنها ركزت على جانب تكنولوجيا المعلومات وحده أو جانب تأهيل المحاسب مهنيا وحده ولكن الدراسة الحالية ربطت بين دور تكنولوجيا المعلومات و دور التأهيل الاكاديمي للمحاسب و اثر ذلك على مهنة المحاسبة.
3. تتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة للبحث والاستقصاء كونهما مفيدتين للدراسات الاجتماعية في تحقيق أهداف الدراسة بالحصول على النتائج المرجوة.
4. استفاد الباحث من الدراسات السابقة في ثلاثة جوانب هامة الجانب الأول وهو صياغة الإطار النظري للدراسة والثاني هو صياغة فرضيات الدراسة والثالث هو الكتب والمراجع بالدراسات السابقة.
5. مما سبق ذكره لاحظنا أهمية هذا الموضوع الذي تم اختياره كموضوع للدراسة.

الفصل الثاني

واقع مهنة المحاسبة في فلسطين

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة

المبحث الثاني: واقع مهنة المحاسبة في فلسطين

المبحث الثالث: آداب وسلوكيات و وسائل تطوير مهنة المحاسبة

المبحث الرابع: الجمعيات المهنية في فلسطين

مقدمة:

المحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتيويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية، كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن.

وعليه فإن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهياً وفق أسس علمية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي.

ولا يخفى علينا أن بدء الاهتمام بالمحاسبة وبضرورة توافر الأسس العلمية لتعليمها وممارستها قد نشأ وتطور بنشوء الحاجة إلى ممارسة الأعمال التجارية المختلفة ومن ثم ضرورة قياس نتائجها وتقديم البيانات والمعلومات التي يحتاجها الأشخاص القائمون بتلك الأعمال أو الجهات التي يهملها ذلك.

ولابد هنا أن نشير إلى أن المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه ملايين المستثمرين في سوق الأسهم لتحديد قراراتهم الاستثمارية، أو هكذا يفترض في الأسواق الناضجة، كما أن المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق المال لها دور رئيس في تحديد قرارات المقرضين والممولين لمشاريعها الجديدة، ولا يمكن المضي في قرارات مثل الاستحواذ والاندماج دون معلومات مالية موثوقة، وهذا يقودنا إلى أن مهنة المحاسبة والمراجعة لها أهمية وتأثير لا يمكن إغفالها على الاقتصاد الوطني، لذا فإن تكاتف الجهود بين جهات عدة مثل وزارة المالية، وجهاز الرقابة المالية والإدارية، وهيئة سوق المال، ووزارة الاقتصاد الوطني، وسلطة النقد، ووزارة التجارة والصناعة لدعم جمعية المحاسبين وضمان تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة أمر مطلوب من أجل شفافية وإفصاح أفضل وقرارات رشيدة من قبل المستفيدين من المعلومات المحاسبية، وكذلك من أجل ضمان عدم حدوث مزيد من الأزمات المالية التي قد تنهك اقتصادنا الوطني في المستقبل.

إن معظم الأزمات التي حدثت في أسواق المال العالمية هي أزمات مالية ترتبط بمهنة المحاسبة والمراجعة، وهي أزمات أثرت في اقتصاديات الدول التي حدثت فيها، وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد بأن تهتم الجهات التي ذكرتها سابقاً بمهنة المحاسبة والمراجعة وأن ترفع درجة التنسيق بينها وبين

جمعية المحاسبين، وقبل ذلك لا مانع من أن تطلّع على الجهود التي بذلت لتنظيم المهنة وما يتطلبه الأمر لضمان أعلى درجات الثقة في مخرجاتها من قبل المستفيدين منها كافة.

كما و تشكل مهنة المحاسبة أحد المهن التي تضطلع بدور اقتصادي و اجتماعي مهم على مستوى الأفراد والمؤسسات والقطاعات من حيث توجيه قرارات تخصيص الموارد والقرارات الاقتصادية (كلاب، 2007: ص1).

وتعد مهنة المحاسبة هي حجر الأساس لإنشاء اقتصاد وطني قوي وعالمي مشرق فلذلك تم الاعتناء بالمهنة وأنشئ لها هيئات ومنظمات دولية وعالمية عملت على رفع شأن المحاسبة والمحاسب (مدونة المحاسب الفلسطيني، 2004: ص1).

وفي عالم مليء بالتطورات العلمية و التكنولوجية التي تحاول أمواج الفساد السيطرة عليه للمزيد من الأرباح، و على الرغم من قوتها إلا أنها غير قادرة على تخطي حاجز الأخلاق، وفي إطار المصلحة العامة وتعزيز مهنة المحاسبة والمساهمة في تطوير الاقتصاد ورفع مستوى الالتزام بمعايير المهنة وزيادة التوافق في العالم العربي، وتحسين الثقة في نوعية وموثوقية تقديم تقارير مالية، وتشجيع توفير معلومات ذات أداء عالي الجودة وتعزيز أهمية الالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة.

ويهدف بناء المهارات اللازمة، وتوفير الوقت والجهد لأعضاء مهنة المحاسبة للتعامل مع التطورات المحاسبية، ورفع مستوى قيم مهنة المحاسبة لجعلها أداة جذب واستقطاب باستمرار أعضاء ذوي مستوى رفيع، ورفع مستوى تقديم خدمات ذات جودة عالية من قبل جميع أعضاء مهنة المحاسبة (جمعة، 2008: ص5).

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة

تعريف المهنة:

لغة: تعني العمل. والعمل يحتاج إلى خبرة ومهارة.
اصطلاحاً: هي مجموعة من الأعمال التي تتطلب مهارات معينة يؤديها الفرد من خلال مهارات معينة.

والمهنة مصطلح حديث في مجال تصنيف الأعمال حيث يتم الفصل بين المهنة والحرفة حيث ان الحرفة يتم اكتسابها عن طريق الممارسة دون الالتحاق بمؤسسات تعليمية عالية أما المهنة فلها متطلبات تعليمية للقيام بها.(دور المؤسسات التعليمية في تطوير مهنة المحاسبة (البلتاجي، 2004: ص17).

تعريف المحاسبة:

فالمحاسبة هي فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي، كما أنها علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة (قطناني، 2009: ص5).

بالنظر إلى أن التعريف بالشيء يعتبر جزء من أصله وركنا أساسيا في تطويره، لذلك "وجدنا من المناسب أن نعطي لمحة سريعة عن المحاسبة (مقومات مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين" (كلاب، 2007: ص5).

فالمحاسبة هي: علم يعتمد على مجموعة من النظريات والمبادئ التي تبحث في تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية المختلفة طبقاً لحاجات المنشأة وعملياتها وحجم هذه العمليات حيث تعكس على القيود والسجلات اللازمة من واقع المستندات للوصول ببيانات تظهر المركز المالي للمنشأة ونتيجة الأعمال عن فترة محددة (سجراوي، 2007: ص5).

أو هي علم ترجمة الأحداث الاقتصادية لمختلف النشاطات بلغة خاصة تستند إلى جملة من المبادئ العامة في التحليل والتسجيل والتصنيف والتلخيص و إعداد التقارير والتعین للمعلومات المالية فيما يتعلق بالنتائج وتخصيص الموارد واتخاذ القرارات(الكبيسي، 2008: ص40).

أو المحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتلخيص وتبويب الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدات الاقتصادية، كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة و الخبرة معا عبر مراحل مختلفة من الزمن.(مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2010: ص716-986).

نشأة مهنة المحاسبة وتطورها:

يذكر بعض الكتاب (أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية ترجع إلى عهد الآشوريين في حوالي عام 3500 قبل الميلاد، وذلك حين حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب على صورة ماشية، أو أحجار كريمة).

وعلى الرغم أن بعض الكتاب ينسب إلى العالم الايطالي لوكا باتشيولي وضع نظام القيد المزدوج، إلا أن الثابت تاريخيا إن نظام القيد المزدوج و هو أساس العمل المحاسبي معروف قبل ظهور لوكا، و هذا ما أكده لوكا ذاته في مقدمة أطروحته التي وضعها عام 1497 ميلادي. إلا انه لا فضل له في ابتكار القيد المزدوج، بل كل ما جاء به هو تفسير وتجميع أساليب كانت معروفة ومبعثرة في مؤلف مطبوع، و لكننا نتفق مع هؤلاء الكتاب في فضل لوكا على المحاسبة إذ انه أول من وضع الأساس الواضح لمجموعة الدفاتر المحاسبية المؤلفة من ثلاثة دفاتر: دفتر اليومية ودفتر الأستاذ ودفتر التسوية، إضافة إلى فضله في الدعوة إلى تجميع إيرادات ومصاريف المشروع من خلال حساب الأرباح والخسائر بغية التعرف على الربح المادي للمشروع.

ولسنا نبغي السرد التاريخي لنشأة المحاسبة إذ إن هناك مؤلفات عديدة وضعت لبيان تطور الفكر المحاسبي و هي متخصصة بالسرد التاريخي لنشأة المحاسبة و تطورها و لكننا إن قلنا أن المحاسبة قد نشأت منذ فجر التاريخ وأخذت تتطور تبعا للتطورات الاقتصادية التي عايشتها المجتمعات فكلنا يعرف أن المزارع ينطلق من فكر محاسبي فقبل زراعته للأرض لقطعة الأرض التي يمتلكها أو يزرعها يفكر مليا بالمحصول الذي سيزرعه ثم يختار ذلك المحصول الذي يحقق

له اكبر ربحية ممكنة و بأقل جهد و تكلفة و هذا من صميم الفكر المحاسبي المعاصر، و كلنا يعرف أن المصريين القدماء قد احتفظوا بسجلات توضح كميات و نوعية المحاصيل الزراعية التي كانت ترد الى خزائن الدولة، و هذا للمحاصيل الزراعية وهو من صلب الفكر المحاسبي المعاصر. ونتيجة نمو التبادل التجاري في القرن الخامس عشر الميلادي نشأت ضرورة توفير طرق محاسبية قائمة على اسس علمية سليمة فتأسس اول معهد متخصص للمحاسبة في مدينة البندقية في ايطاليا في عام 1581 ميلادي.

كما نتج عن الثورة الصناعية و الدول المجاورة في نهاية القرن الثامن عشر نمو في المشاريع الفردية و عدم مقدرة الافراد على انشاء مشاريع بمفردهم، الامر الذي استدعى الى ظهور ما يسمى حاليا بالشركات و ترتب عليه وضع اسس تحكم علاقة الشركاء بعضهم ببعض و تحكم علاقة المشروع بالبيئة المحيطة به، وقد امتد استخدام المحاسبة في العصر الحديث الى المنشآت الصناعية والتجارية والمالية والجمعيات والمؤسسات الحكومية و ترتب ظهور عدة فروع لعلم المحاسبة و ظهور عدة هيئات ومؤسسات محاسبية تسعى جاهدة لتطوير أسس وقواعد ونظريات علم المحاسبة باختلاف فروعها (الخداش وآخرون، 2004: ص17).

خصائص مهنة المحاسبة:

تتمثل خصائص مهنة المحاسبة في التالي (الخداش وآخرون، 2004: ص18)

1. إتقان مهارة ثقافية معينة يتم الحصول عليها بالتدريب والتعليم.
2. قبول واجبات نحو المجتمع ككل بالإضافة إلى واجبات تجاه العميل.
3. نظرة موضوعية للأمر.
4. تقديم خدمات أساسها المجهود البشري وليس التعامل في سلعة أو صفقة.

المبحث الثاني واقع مهنة المحاسبة في فلسطين

تمهيد:

إن مهنة المحاسبة لها دور فعال في التنمية الاقتصادية، ومرتبطة ارتباطاً قوياً في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وأن مهنة المحاسبة ترتقي وتتطور كلما ارتقى وتطور الاقتصاد وارتفع المستوى الاجتماعي، ونحن في فلسطين نعيش حالة عدم الاستقرار الاقتصادي لوجود إسرائيل التي تضع يدها على ثرواتنا وتتحكم في أرضنا وسمائنا وبحرنا، والتي تتحكم في اقتصادنا وتطويره وهذا يؤثر سلباً على تطوير مهنة المحاسبة.

إن مستوى ارتفاع مهنة المحاسبة في الماضي تباين بين الضفة والقطاع ففي قطاع غزة الذي ارتبط اقتصاده باقتصاد إسرائيل بشكل قوي، مما جعل قطاعنا يفتقر إلى مشاريع اقتصادية كبيرة التي تحتاج لمهنة المحاسبة، ولم تسمح إسرائيل لأي مشروع اقتصادي ينافس مشاريع اقتصادية إسرائيلية بالإضافة إلى السياسة الضريبية الظالمة التي منعت أي مستثمر فلسطيني أن يفكر بالاستثمار في قطاع غزة، كل ذلك أدى إلى انخفاض الطلب على سوق مهنة المحاسبة مما قتل الحافز عند المحاسبين على الارتقاء والتطوير، وأصبح معظم عمل المحاسبين ينحصر في المجال الضريبي. ومع بداية الانتفاضة كان قرار المحاسبين بمقاطعة دوائر الضريبة وأغلقوا مكاتبهم وعملوا في مجالات أخرى مما أدى إلى خروج المحاسب الشريف ذي الكفاءة من سوق المحاسبين ولم يبق سوى فئة من المحاسبين تنفذ سياسة إسرائيل الضرائبية أطلق عليها لفظ "السماسرة" خلال هذه الفترة انتكست مهنة المحاسبة في القطاع وانتشرت البطالة في صفوف المحاسبين (صالح، 2008: ص28).

وبالنظر إلى واقع مهنة المحاسبة في فلسطين حالياً نجدته يتميز بالضعف والبعد عن المهنية والكفاءة في الكثير من الأحيان، خاصة في ظل حقيقة أن أغلب العمل في المحاسبة يتركز على إعداد القوائم و الكشوف المالية التي تقدم لمصلحة الضرائب، الأمر الذي حول هذه المكاتب إلى مخلصي ضرائب أكثر منها محاسبة مهنية مختصة.

ومن ناحية أخرى فإن استخدام معلومات محاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية ضعيف جداً نظراً لجهل أغليبيتهم بأهمية هذه المعلومات (البحيصي، 2010: ص1257).

ونظراً لأن أغلب الشركات في القطاع الخاص هي شركات عائلية فإن تعيين المحاسب فيها يعتمد بدرجة أكبر على العائلية والمعرفة أكثر منه على الكفاءة، أما في القطاع الحكومي فإن الانتماء الحزبي يحل محل العائلية.

واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين:

تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الرئيسية التي توجد لها منظمات مهنية توليها بالرعاية والاهتمام، وإصدار المعايير التي تسيّر عليها، والإشراف على عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وإصدار النشرات والمجلات المتخصصة التي تساهم في تطوير المهنة والتعريف بدورها في التنمية، والرقابة.

إن المتمتعن لمهنة المحاسبة والمراجعة القانونية محلياً يرى بوضوح التدني الكبير والخطير على كافة المستويات علمياً ومهنياً وخلفياً، ولعل عدم وجود تشريع قوي وغياب الرقابة المهنية كانتا سبباً في هذا التدني الأمر الذي انعكس بوضوح على مستوى التقارير المالية المقدمة والتي تؤثر بشكل واضح على الوضع المالي والاقتصادي للسلطة.

إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية وحتى الآن تعتبر من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تأخير تطور مهنة المحاسبة والمراجعة مقارنة بكثير من الدول العربية، وغير العربية، لذلك كان لابد من دراسة الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والذي يمكن إيجازه في الآتي:

التطورات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية:

إن العلاقة بين مهنة المحاسبة والاقتصاد وأسواق المال قديمة عبر التاريخ التجاري إلا أن هذه العلاقة أخذت طابع الشراكة بعد الانهيار الشهير لأسواق المال الأمريكية في العام 1929 وما ترتب على ذلك من تطوير المعايير المحاسبية. كما أن هذه العلاقة أخذت طابعاً آخر بعد انهيار شركة أنرون في العام 2000، حيث ظهر إلى السطح دور مهنة المحاسبة في الانهيار والعجز المالي للشركات المسجلة في أسواق المال (جامعة الملك سعود، ندوة سبل تطوير المحاسبة، ديسمبر 2006). وعلى الرغم من التأثير السلبي على المهنة بسبب انهيار شركات World com & Enron وغيرها، حيث ركزت التغطية الإعلامية على دور مهنة المحاسبة بوجه عام ومكاتب المحاسبة بوجه خاص في تلك الانهيارات، إلا أن انهيار تلك الشركات العملاقة قد أكد في الواقع

على خطورة إهمال المهنة، كما أكد على ضرورة العمل على تطوير المهنة حتى تقوم بدورها في حماية المستثمرين والاستثمارات (السهلي، 2006).

فالقائمة الاقتصادية لأي أصل أو التزام هي عبارة عن قيمة المنافع المتوقع الحصول عليها في المستقبل، وطبقاً لذلك فإن القيمة الاقتصادية تمثل عنصراً أساسياً في عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن توفير المعلومات عنها يعتبر ضرورة حتمية لاتخاذ أي قرار اقتصادي، أو قرار استثماري بصفة خاصة، مما يعني ضرورة وجود المحاسب والمراجع الكفاء القادر على توفير هذه المعلومات (الدسوقي، 1992: ص55).

ومن هنا كان لا بد من إلقاء الضوء على المتغيرات الاقتصادية التي واكبت الأراضي الفلسطينية خلال العشر سنوات الأولى من الحياة السياسية الفلسطينية.

ونشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني شهد تحولات هامة ظهرت في سعي السلطة الفلسطينية إلى تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في المجالات الصحية والتعليمية والاستثمارية، وانتعاش حركة الإنشاء والتعمير، إضافة إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية بهدف إصلاح النظام المالي والإداري، والتي منها سن القوانين والتشريعات الداعمة للتنمية الاقتصادية.

ولكن لم تنجح السلطة في تحقيق الاستقرار والتطوير الاقتصادي المنشود في الأراضي الفلسطينية للعديد من العوامل نذكر منها (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2003م):

1. الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل والتي كبلت بموجبها إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني وجعلته اقتصاداً تابعاً.
2. تحكم إسرائيل بالمعابر والذي أثر بشكل مباشر على أية محاولة لإحداث نهضة في الاقتصاد الفلسطيني، أو إحداث تنمية حقيقية فيه.
3. إجماع رؤوس الأموال العربية، وغير العربية عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.
4. اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل أساسي على المساعدات الخارجية في دفع نفقاتها اليومية، وعدم استغلال هذه المساعدات الاستغلال الأمثل.
5. عدم وجود قوانين وتشريعات تضبط وتنظم العمل المحاسبي في المؤسسات الفلسطينية المختلفة.

لكل هذه العوامل فشلت السلطة في إرساء قواعد اقتصاد فلسطيني مستقل يمكن الاعتماد عليه في خلق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية، مما نتج عنه اختلالات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى إحداث عجز كبير في الموازنة العامة على مدار عدة سنوات، إضافة إلى تراكم الديون الخارجية، والذي أثر بدوره على واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين، ونتناول فيما يلي هذا الواقع عبر أربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: القوانين والأنظمة المالية والمحاسبية في فلسطين:

نستعرض فيما يلي تطورات مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين من خلال التشريعات والأنظمة الصادرة بهدف معرفة مدى مواكبة الجانب التشريعي والتنظيمي لتطورات المهنة من ناحية، وللتطورات الاقتصادية من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالي (جريدة الوقائع الفلسطينية):

أ. القانون رقم "17" لسنة 2004م بشأن ضريبة الدخل: إذ أن صدور هذا القانون يعتبر من السمات المميزة لتطور مهنة المحاسبة والمراجعة لدوره في الإسهام في خلق الطلب على خدمة المحاسبين والمراجعين، هذا إضافة إلى ما تضمنه من إلزام للمكلفين الذين يسكنون الدفاتر التجارية بتقديم إقرارات معينة ومعتمدة من أحد المحاسبين القانونيين، حيث أن الالتزام بتنفيذ نصوص هذا القانون يعمل على تقديم خدمات مهنية متكاملة، ومواكبة للتطورات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، ومن المواد ذات العلاقة بهذا الموضوع من القانون المذكور المادة "17"، والمادة "22"، والمادة "40".

حيث أن إلزام القانون للمكلفين يعتبر دافعاً على إمساك دفاتر منتظمة حتى لا تكون أرباحهم الخاضعة للضرائب عرضة للتقدير الجزافي، وأيضاً حتى لا يلجأ المكلفون للتهرب من الضريبة.

إذ أن إشراك المحاسبين القانونيين في تنظيم دفاتر المكلفين ومراجعتها، وتعميد إقراراتهم الضريبية يعطي مزيداً من الثقة للبيانات المالية التي تتضمنها هذه الدفاتر والإقرارات من ناحية، ومن ناحية أخرى يساهم في إرساء قواعد نظام مالي واضح المعالم داخل المؤسسات الفلسطينية.

وفي هذا المجال فإن الالتزام الديني والأخلاقي والمهني يعوز بعض العاملين في مكاتب المحاسبة الذين يقومون بتنظيم نوعين من الدفاتر للمكلفين، وكذلك إعداد نوعين من الحسابات

الختامية والقوائم المالية، الأولى حقيقية لاطلاع المكلف على حقيقة وضعه المالي، والثانية تقديرية لتقديمها لمصلحة الضرائب.

أما بالنسبة لعلاقة المكلف بالإدارة الضريبية فلم ترق هذه العلاقة بعد إلى المستوى الذي يشعر فيه المكلف أن سداده ما عليه من ضرائب إنما هو دعم للاقتصاد الوطني وتشجيع لبناء اقتصاد حر، ويرجع ذلك لجملة من الأسباب منها:

- ضعف الوعي الضريبي بالقوانين والتشريعات الضريبية لدى كثير من المكلفين.
- عدم قيام الإدارة الضريبية بمهامها في نشر الوعي الضريبي بالمجتمع عبر كافة وسائل الإعلام المتاحة.
- لجوء الإدارة الضريبية إلى التقديرات الجزافية عند المحاسبة الضريبية للمكلفين، مما يخلق الكثير من المشاكل بين المكلف والإدارة الضريبية والتي قد تصل إلى القضاء.

ب. قانون رقم " 7 " لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية: والذي تضمن في المادة " 1 " منه وجود نظام محاسبي موحد يعمل به في كافة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أشارت المادة " 46 " أنه على جميع الوزارات والمؤسسات العامة تزويد وزارة المالية ودائرة الموازنة فيها ببيان تفصيلي يتضمن الإنفاق الشهري الفعلي من مخصصاتها المعتمدة وفق النماذج التي تعدها الوزارة، وكذلك الموقف المالي للإيرادات والمنح والمقبوضات الفعلية، وذلك في موعد لا يتجاوز نهاية الأسبوع الأول من الشهر التالي. كما أشارت المادة " 47 " إلى اعتبار الموظف المالي مسئولاً عن القيام بالعمال المالية المتعلقة بدائرتة (المجلس التشريعي الفلسطيني، القوانين 96-2000، 2000).

ج. النظام الأساسي المعدل لعام "2000" لجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بشأن مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات.

د. القانون رقم " 9 " لسنة 2004م بشأن مزولة مهنة تدقيق الحسابات: إن صدور هذا القانون يعتبر أمراً طبيعياً لتنظيم مهنة التدقيق نتيجة زيادة الطلب على خدمات المدققين، وحتى لا يزاولها إلا أشخاص تتوفر فيهم مؤهلات وشروط معينة، وقد تناول هذا القانون قواعد وإجراءات منح إجازة مدقق قانوني، وقواعد وإجراءات ترخيص مزولة المهنة لمكاتب تدقيق الحسابات، وشروط رخصة المزولة والقيود، وكذلك حقوق وواجبات المدقق القانوني، وغيرها من المواد التي تناولت كثير من القضايا التي تنظم عمل المدقق القانوني.

كما اعتبر القانون جمعية المدققين القانونيين بمثابة جمعية مهنية تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة تعنى بشؤون منتسبيها، وتساهم بالتطوير لمهنة المحاسبة والمراجعة (جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد الثاني والخمسون، 2005م: ص38).

هـ. قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم " 15 " لسنة 2004م، حيث أوضحت المادة "23" اختصاصات الديوان، كما أوضحت المادة "31" الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، وأشارت المادة " 35 " إلى دور المدققين الماليين في المراكز المالية الخاضعة لرقابة الديوان في حماية المال العام من خلال إبلاغ الديوان بجميع الحالات التي يتضمن الصرف فيها مخالفة مالية، وذلك خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ وقوعها (الوقائع الفلسطينية).

و. القانون رقم 12 لسنة 2004م بشأن الأوراق المالية: حيث حدد القانون في المادة " 37 " منه معايير المحاسبة والتدقيق الخاصة بإعداد ونشر التقارير المالية، وخصائص ومؤهلات مؤسسات التدقيق ومدققي الحسابات القانونيين الذين يجوز لهم المصادقة على التقارير المالية، ومعايير التدقيق الواجب اعتمادها لهذا الغرض.

ز. قانون الشركات التجارية: حيث نظم هذا القانون علاقة مراقب الحسابات بالشركة، حيث نظمت مواد أحكام تعيين المراقب وعزله، والشروط الواجب توافرها فيه، وحقوقه وواجباته ومسئوليته، وغيرها من الأمور المتعلقة بأسلوب مباشرته للعمل، وتحميل مراقب الحسابات المسؤولية قبل الشركة عما يلحقه بها من أضرار تكون ناتجة عن أخطاء تقع منه في تنفيذه لعمله.

ومن خلال الاطلاع على مجموعة القوانين الفلسطينية الصادرة والمعنية بمجال المحاسبة والمراجعة يلاحظ الآتي:

1. أنها لم تتضمن ما يلزم الشركات بتطبيق أنظمة محاسبة عصرية: من خلال فحص أنظمة المحاسبة المتبعة في الشركات المساهمة والمصارف، وتحديد مدى كفاية التقارير المالية التي تصدرها من حيث الشكل والمضمون وطريقة العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية، و إلزام الشركات المساهمة والمصارف بتطبيق أنظمة محاسبية عصرية تعتمد معايير المحاسبة الدولية، ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل عام.

2. وضع قوانين وقواعد للإفصاح والشفافية: وذلك من خلال وضع قوانين وقواعد للإفصاح المالي وغير المالي (اقتصادي، إداري، موارد بشرية، تنبؤات مستقبلية، الخ) تضمن الشفافية الكاملة عن أداء الشركات المساهمة، إضافة إلى إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (الكيلاني، عادل عبد الله، ندوة تطوير سوق الأوراق المالية).

المحور الثاني: معايير المراجعة لتنظيم الممارسة المهنية:

إن مهنة المحاسبة والمراجعة تقدم خدماتها لكافة الأطراف داخل المشروعات وخارجها، حيث أن تلك الأطراف تبني قراراتها المختلفة استناداً إلى تقرير مراجع الحسابات الذي يمثل رأي فني محايد ومستقل، مما يتطلب من المراجع عند إعداد تقريره التحلي والتمسك بالمعايير المختلفة الواجب توافرها في المراجع وفي عملية المراجعة ذاتها.

وتلجأ معظم التشريعات في الدول المختلفة إلى وضع معايير للمهن المختلفة تستقي منها مؤشرات لتحديد مسؤولية أفراد تلك المهنة عن أعمالهم، وتلزم المباشرين للمهنة بضرورة الالتزام بتلك المعايير سواء كانت متعلقة بالعمل نفسه، أو بشخصية من يقوم بالعمل، وذلك حتى لا يتحمل القائم بالعمل أي مسؤولية إذا ما اتضح أن هناك تلاعب قد تم فيما قام به من عمل، وذلك بعد فراغه منه، وقياساً على ما تقدم فإن معايير الحسابات تعتبر بمثابة مقياس للأداء المهني، والنموذج والنمط الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات، وتحدد معايير المراجعة المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص.

وبالرغم من وجود هذه المعايير فإن مهنة المراجعة في عالمنا العربي لم تحتل بعد المكانة المرموقة التي ننشدها، حيث لم يوضع لها حتى الآن معايير مراجعة تتناسب والظروف المحلية لكل دولة بالرغم من سعي بعض الدول إعادة صياغة معايير التدقيق بما يتناسب مع أوضاعها الداخلية، واعتمدت كلياً أو جزئياً على ما جاء من معايير بدول العالم المتقدم، وخاصة المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، والتي تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: المعايير العامة للمراجعة، ومعايير العمل الميداني، ومعايير إعداد تقرير المراجعة (حماد، 2005: ص134).

ونشير بهذا الصدد إلى أن المادة " 22 " من قانون مزاولة مهنة التدقيق في فلسطين رقم " 9 " لسنة 2004م قد أشار إلى ضرورة التزام المدقق بقواعد التدقيق المعمول بها في فلسطين، وكذلك آداب وسلوكيات المهنة في شهادته على صحة وسلامة الحسابات الختامية والميزانيات التي يقوم بمراجعتها.

ويمكن القول بأن عدم وجود معايير مراجعة ملائمة للظروف والتشريعات الفلسطينية، يعتبر من المشاكل الهامة التي يمكن إرجاعها لجملة من الأسباب أهمها:

- عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي يشكل عائقاً أمام أية محاولات لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.
- عدم وجود جهة مهنية تعنى بوضع وتطوير وتفعيل معايير المراجعة لتنظيم الممارسة المهنية فيها.
- عدم الاستفادة من المعايير الدولية، ومعايير بعض الدول التي سبقت في هذا المجال لوضع معايير مراجعة فلسطينية تنظم الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات.
- عدم اهتمام جهات الاختصاص التشريعية والمهنية في فلسطين في وضع معايير مراجعة محلية نابعة من البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يمارس فيها المراجع عمله.

المحور الثالث: المعايير المحاسبية:

إن تطور ونمو مهنة المحاسبة مرهون بوجود معايير وأصول محاسبية مما يتطلب العمل الجاد من قبل الجهات المختصة الرسمية والمهنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن صياغة هذه المعايير والأصول المحاسبية للحاجة الماسة لتطبيقها، واستخدامها من قبل المحاسبين والمراجعين. ويعرف المعيار المحاسبي بأنه "بيان إداري مكتوب تصدره هيئة مهنية محاسبية يتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية أو نوع محدد من العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويتم بموجبه تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض، أو كيفية التصرف في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال، وعرض المركز المالي للمنشأة. ومن هنا يمكن القول بأن غياب المعايير المحاسبية يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة بينما يساعد وجودها في تقييم نوعية المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعد إيجاباً ضرورياً، وما لا يعد كذلك، وإذا كانت المعايير توضع لتكفل تحقيق أهداف المحاسبة فلا بد أن يتم بناؤها في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة، بما يكفل تحقيق أهداف المحاسبة، ورفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية.

إذ أنه في ظل وجود مهنة محاسبة ذات أصول مكتوبة ومتعارف عليها مع توفر المحاسب المؤهل الملتزم في ممارسته لهذه المهنة بأصولها وأخلاقياتها يمكن تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية

بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة مراقبة التنفيذ أو مرحلة تقييم الأداء للبرامج والمشاريع الإنمائية، الأمر الذي يجسد القول أن من يمتلك المعلومات يمتلك القرار، وهذا ما أعطى مهنة المحاسبة مزيداً من الأهمية خاصة في ظل ظهور المشروعات الكبرى، حيث أصبحت مهنة المحاسبة أداة في صنع القرار يمد متخذي القرار بالمعلومات التي تركز حول الماضي والمستقبل، ولذلك فإن صحة ودقة القرار الإداري يعتمدان بدرجة كبيرة على صحة ودقة المعلومات والتقارير المقدمة إلى الإدارة أو متخذي القرار.

كما أصبح هناك حرصاً من الجهات الاقتصادية المختصة على أهمية مواكبة المحاسبة للتطورات العلمية والمهنية كوسيلة لحماية الاستثمارات والتي تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة لخدمة الاقتصاد الوطني وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تضيفي الأساس السليم والفعال على إعداد تقارير مالية مفيدة تلتزم المنشآت الاقتصادية بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة وبالتالي نضمن فعالية الاستثمارات (السويلم، 2002م).

وعند دراسة الواقع الفلسطيني يلاحظ عدم وجود معايير محاسبية مكتوبة صادرة عن أي جهة مهنية فلسطينية لتنظيم الممارسة المهنية خاصة وأن هناك من القواعد المحاسبية الإقليمية والدولية ما يشكل مصدراً يمكن الاستعانة به لتأسيس معايير محاسبية وطنية. هذا إلى جانب عدم توفر المناخ السياسي والاقتصادي المناسب لذلك.

المحور الرابع: الحاجة إلى التكامل بين مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي:

إن وجود تكامل بين التنظيم المهني للمحاسبين والمراجعين، وبين التعليم المحاسبي سوف يساهم بشكل فعال في مجالات التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وتوزيع الموارد بصورة مثلى، إذ أن كل من هذه الجوانب تؤثر وتتأثر بالأخرى، كما أنها جميعاً تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية السائدة.

إذ أن وجود نظام تعليمي جيد ومتكامل يعتبر حجر الأساس في إعداد محاسبين مؤهلين علمياً وعملياً، ويجعل من المحاسبة أداة فعالة من أدوات الرقابة والتخطيط لتؤدي دورها المنشود في التنمية الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى الوطني، ولذلك تشترط المنظمات المهنية - في معظم دول العالم - اجتياز المرشحين لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة لامتحانات رسمية تغطي مجالات المحاسبة المالية والإدارية، والمراجعة، وتقنية المعلومات،

بالإضافة إلى الضرائب والقانون التجاري(عربية، 1990، ص63). هذا وقد أكد مؤتمر عمان على ضرورة الارتقاء بمستوى مهنة المحاسبة والعاملين بها محليا وعربيا، والتعريف بالتشريعات المنظمة للمهنة محليا ومدى توافقها مع متطلبات العولمة، والتعريف بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية والتعديلات التي طرأت عليها ومدى توافقها مع متطلبات العولمة، والتعريف بتأثيرات ثورة المعلومات على بيئة المحاسبة محليا وعربيا والتعريف بتحرير تجارة الخدمات وأثرها على مهنة المحاسبة، وتضييق الفجوة بين متطلبات السوق ومخرجات التعليم الأكاديمية في ظل العولمة.

وقد آن الأوان للحفاظ على مهنة المحاسبة وتطويرها وتحسينها أن يتأهل محاسبو الغد التأهيل الكافي والمدروس، ويقع على عاتق الجامعات والجمعيات المهنية دور رئيسي للوصول إلى هذا المستوى من التأهيل، وذلك من خلال وضع أفضل الاستراتيجيات وآليات التعليم المحاسبي، وإعادة النظر في محتوى المواد الدراسية، وأساليب وطرق التدريس والتعليم مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا ما أكدته مؤتمر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في توصياته من ضرورة الاهتمام بمخرجات التعليم في حقول المراجعة والمحاسبة والتنسيق في ذلك مع الجامعات والمؤسسات المهنية المتخصصة بهدف ربط التعليم المحاسبي بالتقدم في مجال تقنية المعلومات(مؤتمر للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة العربية، 2004)، هذا إلى جانب ما قام به الاتحاد الدولي للمحاسبين من تشكيله لجنة دائمة للتقنيات وأنظمة المعلومات لمساعدة المحاسبين على فهم التقنيات الحديثة والتكنولوجيا عامة، والتعامل معها وبيان أثرها على المهنة وممارسة الأعمال على النطاق الدولي(الراشد، 1998م، ص12).

ومن جانب آخر أكد المشاركون في مؤتمر المحاسبة الأول (طرابلس، 2006م) على ضرورة وضع أسس عالية لمنح تراخيص مزاولة المهنة والالتزام بالتعليم المستمر عن طريق إجراءات امتحانات دورية للمنتسبين من أجل تجديد قيدهم ووضع لائحة سلوكيات وأخلاقيات المهنة.

كما أكدت التوصيات على ضرورة التركيز على التدريب المستمر والمناسب لكل من الممارسين للمهنة والأكاديميين ومراجعة وتعديل القوانين ذات العلاقة بالمهنة بواسطة خبراء من مختلف التخصصات من المهنيين والأكاديميين بغرض تطويرها المستمر.

وبهذا الصدد يمكن القول أنه على منظماتنا المهنية والمؤسسات الجامعية بذل الجهد للارتقاء بمهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات، ومسايرة التقدم العلمي والمهني لدى الجهات العلمية المعنية في الدول الأخرى بما يخدم تطور هذه المهنة في فلسطين.

وكذلك أيضاً حاجة الجامعات الفلسطينية لتطوير وتعديل مناهجها المحاسبية باستمرار لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

ومن أهم المعوقات التي تواجه مهنة المحاسبة في فلسطين:

1. غياب قانون ينظم المهنة وجسم يشرف على عملية التخطيط، ونظرة المجتمع المتدنية للمهنة قياساً بمهن أخرى كالطب والهندسة.
2. عدم وضوح دور مفهوم المحاسبة ودور المحاسب لدى الشركات، وضعف نظام التعليم المستمر للمحاسبين. (البحيبي، 2010: ص1270)
3. إن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهياً وفق أسس علمية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي (حماد، 2007: ص22).
4. عدم مواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي طرأت على علم المحاسبة والمراجعة خاصة في الآونة الأخيرة.
5. النقص في عدد المحاسبين و المراجعين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيداً (الحداد، 2010: ص29).
6. غياب جهاز مهني بإمكانه دراسة نقاط الضعف التي تعاني منها المهنة ومعالجتها وفقاً لمتطلبات المهنة.

المبحث الثالث

آداب وسلوكيات وسبل تطوير مهنة المحاسبة

تمهيد:

إن مهنة المحاسبة لفي حاجة ماسة إلى من يرفع بمستواها المهني وذلك من خلال كوادرها وحاملي راية المحاسبة فيجب علينا نحن المحاسبين المزاولون للمهنة الالتزام بمبادئ وسلوكيات وأخلاقيات المهنة لأنه لكل مهنة آداب وسلوك فيجب على المحاسب أن يتحلى بآداب وسلوك المهنة وإن لم يتحلى بها يعتبر ناكب عن السبيل لأنه إذا فرط المحاسب بمبادئ وآداب وسلوك مهنته فمن سوف يعمل ويلتزم بها الغير مهني أن الغير متخصص لذلك كان لمهنة المحاسبة آداب وسلوك يجب على المحاسبين في بقاع العالم الالتزام بها وإلا كان إخلال بالمبادئ والسلوك المهنية لمهنة المحاسبة أما المبادئ الأساسية لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة فهي كما يلي (علي، 2009: ص5-25):

المبادئ الأساسية لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة:

تتلخص المبادئ الأساسية لآداب و سلوكيات مهنة المحاسبة في التالي (علي، 2009: ص25):

1. الامانة:

إن الامانة عنصر هام ومبدأ هام في أي عمل كان فمن الواجب أن يكون المحاسب أميناً ومستقيماً في أداء عمله مميّزاً عن غيره، فلا بد أن يتحلى المحاسب بهذه الميزة وأن تكون مبادئه الثابتة والراسخة فالأمانة أساس العمل.

2. الموضوعية والاستقلال:

إن الموضوعية والاستقلال أساس الحياد والعدل فلا بد من المحاسب أن يتحلى بهن وأن يكون غير متسرع في إصدار القرارات أو الأحكام إلا بعد التأكد والتروي وجمع الأدلة والإثباتات الكافية ويجب أن يكون مستقلاً وبعيداً عن مزاج وأهواء الإدارة وسلطتها ولذلك فإن مدقق الحسابات الخارجي له دور كبير فيجب أن يكون مستقلاً تماماً وبعيداً كل البعد عن أهواء وآراء إدارة الشركة فهو الذي يتخذ حكمه ويعطي رايه كمراجع بشكل مستقل وموضوعي ودون تحيز أو عدم استقلال ويجب أن يكون رأيه شاملاً لما دقق دون أي لبس كان.

3. الكفاءة المهنية والعناية الواجبة:

إنه من الواجب على المحاسب أن يقوم بمستوى معين وكفاءة معينة إذا ما كلف بتدقيق حسابات شركة ما وعادة يقاس هذا المستوى والمجهود المبذول حسب قدرات الشخص المتوسط وإن لم يجد المدقق في الاعتذار بعدم القيام بتلك المهمة إذاً يجب على المحاسب الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية الواجبة.

يجب على المحاسب أن يؤدي عمله بكفاءة مهنية عالية فإن لم يجد في نفسه هذه الكفاءة لإنجاز مهمة ما فعليه أن يعتذر للعميل عن القيام بتلك المهمة، وتنقسم الكفاءة المهنية للمحاسب إلى مرحلتين مستقلتين:

أ. اكتساب الكفاءة المهنية.

ب. المحافظة على الكفاءة المهنية

4. السلوك المهني:

إن كان المحاسب متصفاً بما سبق ذكره فإن ذلك ينعكس على سلوكه فإن سلوك المحاسب وصفاته إن كانت طيبة فذلك يؤدي إلى الإساءة المهنية فيجب على المحاسب أن يتصف بتلك الصفات الحسنة والسلوك الحميدة والتي تعمل على رفع مستوى مهنة المحاسبة.

5. المعايير الفنية:

يجب على المحاسب أن يلتزم بالعمل المهني وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المرتبطة بمهنة المحاسبة والتي تصدرها الهيئة أو الجمعية المهنية للمحاسبين وأيضاً يجب عليه أن يلتزم بتعليمات العميل أو رب العمل طالما أنها لا تتعارض مع متطلبات الأمانة والموضوعية والاستقلال.

6. الثقة:

يجب على المحاسب المهني الذي يزاول مهنة المحاسبة و التدقيق أن يكون على قدر عال من الثقة وعلى قدر المسؤولية وأن يلتزم فريق عمله في إطار سلوكيات وأخلاقيات المهنة.

7. السرية:

أ. يلتزم المحاسبون باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها عن أعمال العميل أو رب العمل أثناء قيامهم بعملهم المهني.

- ب. يجب على المحاسبين أن يراعوا المحافظة على السرية باستمرار ما لم يحصلوا على رخصة محددة بالإفصاح عن معلومات أو كان هناك واجب قانوني أو مهني بالإفصاح.
- ج. يجب على فريق العمل الموجود لدى مكتب المدقق المحافظة على سرية المعلومات.
- د. لا تتعلق السرية بالإفصاح عن المعلومات فحسب وإنما تتطلب أيضاً أن لا يستخدم المحاسب أو يبدو بمظهر من يستخدم هذه المعلومات لمصلحته الشخصية أو لمصلحة شخص ثالث.

سبل التطوير:

1. إن تردّي الوضع السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ساهم بدور كبير في عدم إعطاء أهمية لمسألة جباية الضرائب بطرق سليمة ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعلى ضوء القوانين والأنظمة السائدة، مما أفرز دافع المساومة لدى المكلف ومأمور الضريبة، ولجوء الأخير إلى التقدير الجزافي، مما أدى إلى التهرب الضريبي من قبل المكلفين بمساعدة الإدارة الضريبية.

وللتغلب على هذه المشاكل نوصي بالآتي:

- تفعيل القوانين السائدة والمتعلقة بأهمية مسك الدفاتر المحاسبية، ومصادقة محاسب قانوني على الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للمكلفين.
- تنفيذ القوانين السارية في فلسطين والمتعلقة بتنظيم المهنة وتطويرها

2. من خلال فحص أنظمة المحاسبة المتبعة في الشركات المساهمة والمصارف، وتحديد مدى كفاية التقارير المالية التي تصدرها من حيث الشكل والمضمون وطريقة العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية، تتضح الحاجة إلى إلزام الشركات المساهمة والمصارف بتطبيق أنظمة محاسبية عصرية تعتمد معايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل عام.

3. وضع قوانين وقواعد للإفصاح والشفافية: وذلك من خلال وضع قوانين وقواعد للإفصاح المالي وغير المالي (اقتصادي، إداري، موارد بشرية، تنبؤات مستقبلية،، الخ) تضمن الشفافية الكاملة في أداء الشركات المساهمة، إضافة إلى إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (الكيلاني، ندوة تطوير سوق الأوراق المالية).

4. يقع على عاتق المنظمات المهنية أن تنظر في متطلبات الخبرة المطلوبة للممارسة المهنية وأن تبت في كيفية معالجة ما قد يظهر من خلافات، والتي عادة تتعلق بـ:
- طبيعة ومدى الخبرة المطلوبة (مثلاً: في بعض الأقطار لا تقبل خبرة المحاسبة العامة الخارجية في أغراض الاعتراف للممارسة).
 - طول مدة الخبرة المتحصل عليها.
 - الإجراءات اللازمة للمصادقة على الخبرة المتحصل عليها (مثلاً: بعض الأقطار تطالب بشهادة أرباب العمل، وبعض الأقطار الأخرى تعتمد على التقارير الدورية من أولئك الذين ينالون الخبرة).
5. تثقيف المجتمع وإرشاده بشتى الوسائل ليكون على قدر من المعرفة بالمحاسبة والمراجعة كمهنة وعلم.
6. استخدام كل الوسائل الإعلامية المتاحة السمعية والبصرية والمقروءة في تأكيد أهمية دور المحاسب والمراجع القانوني
7. زيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية بأهميتها و كيفية استخدامها (الجمعيات المهنية المحاسبية في فلسطين، 2009).
8. ضرورة تطوير مناهج الدراسة المحاسبية وتحديثها بصورة مستمرة سواء عن طريق الاستعانة بالكتب المحاسبية لكتاب من خارج فلسطين أو عن طريق تكليف أعضاء هيئة التدريس بتأليف الكتب كل ضمن اختصاصه الدقيق مع ضرورة متابعة كل جديد في هذا المجال.
9. إنشاء المجلس الأعلى (الهيئة العليا) للمحاسبة يتولى إصدار تشريعات تحدد المفاهيم والافتراضات المحاسبية المتعارف عليها عموماً و إصدار مرجعية محاسبية تتكون من معايير محاسبية علمية توحد أساليب عرض البيانات المالية وأساليب الإقرار للمعلومات والقياس وتوحد كيفية المعالجات المحاسبية ذات المدلول الخاص وتحديد مستخدمي التقارير المالية (المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة، توصيات المؤتمر، ليبيا: طرابلس، 2006م).
10. زيادة وعي اصحاب الشركات بدور مفهوم مهنة المحاسبة في مؤسساتهم و دور المحاسب بهذه الشركات (البحيصي، 2010: ص1270).
11. الاهتمام بأخلاقيات المهنة والآداب والسلوكيات التي يتعين ان يتحلى بها الممارسين للمهنة ووضع القواعد و الضوابط اللازمة لتطبيقها والالتزام بها (كلاب، 2007: ص15).

12. ضرورة التواصل مع المنظمات المهنية و المحاسبية العربية و الدولية بما يساهم في تطوير المهنة (كلاب 2007: ص15).

13. نظرا لانفتاح الاقتصاد الفلسطيني على العالم اصبح من الضروري على المحاسب الفلسطيني الالمام بأسس العمل المحاسبي باللغة الانجليزية من خلال الالتحاق بدورات تدريبية (ابو عودة، 2009: ص120).

المبحث الرابع الجمعيات المهنية في فلسطين

تمهيد:

بعد توسع وانتشار مهنة المحاسبة والتدقيق في فلسطين، جرت عدة محاولات لتطوير المهنة سواء على صعيد سن القوانين والتشريعات أو من خلال تأسيس الجمعيات المهنية المتخصصة، والتي تمثل الإطار المؤسسي لمهنة التدقيق في فلسطين، ويمكن إعطاء لمحة تعريفية عن دور هذه الجمعيات وكما يلي:

أولاً: جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية:

جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية جمعية مهنية تأسست في عام 1979م في مدينة غزة، وقد تم تسجيلها بصفة رسمية وتم الاعتراف بها في شهر يوليو 1980م. وفي بداية عام 1998م، تم تعديل النظام الأساسي للجمعية وقد تم إقرار نظام جديد وتم اعتماده من قبل وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وبموجب هذا النظام الجديد تغير اسم الجمعية إلى جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية وكانت تعرف قبل هذا التاريخ باسم جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين العرب بقطاع غزة. وكان أحد شروط قبول العضوية فيها حصول المحاسب على ترخيص مزاول مهنة الحسابات من سجل الشركات "أي من بدايتها كانت جمعية محاسبين ومراجعين مدققي حسابات" ((إلا أن إصرار أعضائها واستجابة لطلب خريجي الجامعة الإسلامية من المحاسبين والذين كانوا ممنوعين من الحصول على ترخيص مزاول مهنة من الاحتلال الإسرائيلي. ولأغراض سياسية توقفت اللجنة عن إصدار رخص المزاوله، وقد تم عقد الجمعية العمومية لتوسيع مجال القبول في عضويتها بحيث يتم قبول المحاسبين الذين لم يستطيعوا الحصول على ترخيص مزاوله المهنة نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتعسفة ضد خريجي الجامعة الإسلامية بغزة. وبموجب النظام الجديد أصبحت الجمعية تخص كافة محافظات الوطن، بعد أن كانت تخص أبناء قطاع غزة حسب النظام القديم، وبالتالي أصبح للجمعية سجلان (سجل المحاسبين، وسجل آخر) للمراجعين وأصبح من حق جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية إعطاء ترخيص مزاوله المهنة طبقاً لمعايير منصوص عليها في النظام.

ولقد نصت المادة رقم (3) من النظام الأساسي المعدل لجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية ووفقاً لأحكام قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 بأن الجمعية لها حق التملك والتصرف في الأموال والحقوق، ويكون مقرها الرئيسي القدس، وتتخذ من مدينة غزة مقراً مؤقتاً لها، ويكون للجمعية في مدينتي غزة ورام الله مراكز رئيسية، وللجمعية أن تنشئ فروعاً لها في أي مكان من فلسطين (البردويل، 1999).

كما ذكرت المادة رقم (4) من النظام الأساسي أن أهداف الجمعية ما يلي:

1. رفع مستوى المهنة ووضع القواعد السليمة لمزاومتها وفقاً للمعايير والأصول العلمية والعملية.
2. رفع المستوى المهني للمحاسب والمراجع بكافة الطرق والوسائل التي تكفل ذلك.
3. إيجاد الحلول السليمة للمشاكل والموضوعات المهنية المختلفة.
4. تنمية روح التعاون بين أعضاء الجمعية والسعي لرعاية شئونهم.
5. جمع كلمة المحاسبين والمراجعين والمحافظة على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة.
6. توعية الجمهور بأهمية وفوائد التطبيق المحاسبي السليم.

ثانياً: جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينية:

وجدت جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينية في سنة 1986م، في الضفة الغربية وذلك كفرع لجمعية مدقي الحسابات الأردنية، والتي تأسست بموجب نظام رقم 42 للسنة 1986م، وقرار الحكومة الأردنية فك الارتباط مع الضفة الغربية أصبح فرع الجمعية يعيش في فراغ قانوني حتى بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في منتصف عام 1994م.

ومع نهاية سنة 1997 م وبداية سنة 1998 م بذلت جهود مكثفة ومنسقة بين مجموعة من المحاسبين في قطاع غزة ومجلس إدارة الفرع الموجود في الضفة الغربية حيث تم وضع نظام أساسي لجمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينية حتى أصبحت الجمعية حقيقة واقعة (جلس ومقداد، 2000).

ويبلغ عدد الأعضاء والمسجلين رسمياً ضمن سجلات الجمعية وحتى تاريخه (70) عضو في قطاع غزة، (190) عضو في الضفة الغربية.

وتأسست الجمعية بموجب قانون الجمعيات العثماني، وسجلت تحت رقم (5026) بتاريخ 4-11-1997م، وتوفقت أوضاعها وفقاً لقانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000 م حيث تم تعديل هذا

النظام بما يتوافق مع قانون مزاوله المهنة، ويكون نطاق عمل الجمعية جميع أنحاء فلسطين، وتتخذ من رام الله، وغزة مركزين لها.

ولقد بين النظام الأساسي للجمعية وفي المادة رقم (7) بأن أهدافها ما يلي:

- تطوير مستوى الكفاءة العلمية والمهنية للأعضاء.
- تنمية وتوثيق روح التعاون بين أعضاء الجمعية ورعاية مصالحهم وتدعيم استقلالية الأعضاء العاملين.
- المحافظة على آداب وسلوكيات المهنة ومبادئها وتقاليدها وتنظيم ممارستها والمساهمة في تطويرها بما في ذلك القيام بأعمال التدريب على أعمال التدقيق.
- تشجيع ورعاية البحث العلمي في المجالات المختلفة للمهنة.
- عقد الدورات التدريبية الهادفة لرفع ورفي المهنة في فلسطين.
- عقد المؤتمرات والندوات وورشات العمل في المواضيع ذات العلاقة بالمهنة.
- التنسيق مع الاتحادات المحلية والعربية والدولية والتي لها علاقة بالمهنة والحصول على عضويات تلك الاتحادات والتمثيل في تلك الاتحادات والمشاركة في نشاطاتها بما لا يتعارض مع القوانين.
- العمل على تطبيق المعايير الدولية للتدقيق ومعايير المحاسبة الدولية وكذلك آداب وسلوكيات المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي من خلال الميثاق.
- التنسيق مع لجنة الترخيص بخصوص إعداد وعقد الامتحانات الخاصة بالمتقدمين للحصول على رخصة مزاوله المهنة.
- إصدار الكتب والمجلات والترجمات والدوريات والمنشورات التي من شأنها تطوير المهنة ورفع مستوى القائمين عليها.
- العمل على توفير الخدمات الإجتماعية والصحية وعمل نظام للضمان الاجتماعي للأعضاء والعمل على إنشاء صندوق التقاعد.
- التنسيق مع المؤسسات الخاصة والعامة من أجل تفعيل دور الجمعية وتحقيق أهدافها.
- كل ما يخدم المهنة ولم يتم ذكره.

الفصل الثالث

التأهيل المحاسبي المهني والأكاديمي والتكنولوجي

المبحث الأول التأهيل المحاسبي المهني

المبحث الثاني تأهيل المحاسب في مجال تكنولوجيا المعلومات

المبحث الثالث: أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية

مقدمة:

من أهم مظاهر ثورة المعرفة والمعلوماتية التي نعيشها حالياً، هو تحول المجتمع الحديث من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي، وبروز ما يعرف باقتصاد المعرفة، والذي يفرض على التعليم الجامعي ضرورة إعادة النظر في أهدافه، حيث أصبح من الضروري أن تنطلق تلك الأهداف من مقولة أن العرض يخلق الطلب وليس العكس، كما هو معمول به حالياً وبشكل خاص في الدول النامية. كذلك فإن العولمة، وما نتج عنها من ظاهرة التنافسية العالمية، فرضت على المؤسسات التعليمية ضرورة القيام بمراجعة برامجها الأكاديمية بشكل دوري، والتحقق من جودة المخرجات، وبشكل خاص مستوي خريجها، حيث أن الاهتمام بجودة مخرجات البرامج الأكاديمية يعد بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة متقدمة كانت أو حتى نامية. كل ما سبق كان دافعا وراء ضرورة التغيير والتطوير والسعي نحو إيجاد معايير اعتماد عام وخاص، وكذلك معايير جودة تعليمية تجعل من المؤسسات التعليمية مؤسسات شاملة وقادرة على المنافسة والاستمرارية والتميز. ومثل تلك التحديات تشمل جميع الدول المتقدمة والنامية والآخذة في النمو على حد سواء، لذا أصبح من الضروري تركيز بؤرة الاهتمام على تطوير التعليم العالي من حيث الفلسفة والرسالة والاستراتيجيات والمخرجات بما يتواءم مع التطورات والمعطيات الحديثة. ولتحقيق الاعتمادية في التعليم العالي يجب توافر مجموعة من المعايير في المؤسسات التعليمية حتى يمكنها الوصول لمستوى الجودة الذي يمكنها من تحقيق المزايا التنافسية مع نظرائه، ومن ثم فإن الالتزام بتطبيق مفاهيم الجودة سوف يؤهل الجامعات التي تسعى للتطور والتقدم للحصول على الاعتماد الأكاديمي المنشود. وبشكل خاص مع سعي العديد من الجامعات العربية في الآونة الأخيرة لإقامة شراكات وتحالفات استراتيجية مع جامعات الدول المتقدمة، وبما يؤهلها للحصول على الاعتماد الأكاديمي اللازم من المؤسسات الدولية أو الإقليمية أو المحلية. وعلى الرغم أن مفاهيم الجودة الواجب تطبيقها في مجال التعليم العالي، تنطبق على الوحدة التعليمية الأم وهي الجامعة، فإنه يجب أن تنطبق أيضاً على الوحدات الأخرى في المستوى الأقل كالكليات مروراً بالأقسام وما يتبعها من برامج علمية، ومع اليقين بأن الجودة عملية متكاملة، فإنها يجب أن تبدأ وتستمر على كافة المستويات بشكل متوازي، إلا أنه من المهم في الوقت الحالي أن تبدأ البرامج العلمية وعلى الفور في تطبيق مفاهيم الجودة، وذلك باعتبارها النواة الأولى في أي مؤسسة علمية،

وذلك إذا كانت هناك رغبة حقيقية في تطوير المنتج الذي تقدمه الجامعة للمجتمع، حيث لم يعد المجتمع يتحمل وجود مؤسسات أكاديمية غير كفئة، لما يعنيه ذلك من إهدار لموارده المختلف. ويعد التقييم خطوة رئيسية ونقطة انطلاق مهمة لتطوير وتحسين أداء المؤسسات التعليمية، وبالتالي الارتقاء بمستوى التعليم ومن المهم الآن أن تركز تلك المؤسسات على تحقيق التميز والجودة وضمان الجودة، ويجب أن يشمل مفهوم التميز والجودة جميع وظائف التعليم العالي وأنشطته من تدريس وبحث علمي وخدمة المجتمع سواء على مستوى الجامعة أو الكلية أو البرنامج الأكاديمي. وتحقيق التميز بهذا المفهوم سيؤدي إلى تعزيز مكانة الجامعة في المجتمع، إضافة إلى أنه أصبح السبيل الوحيد لحصول الجامعة ووحداتها على الاعتماد من الجهات المختصة، وبالتالي الاعتراف بالدرجات العلمية والشهادات التي تمنحها. ولقد بات من الواضح أن التوجه نحو تحقيق جودة التعليم الجامعي ومؤسساته وبرامجه أصبح أمراً لا خيار فيه ولا مفر منه، فتحقيق أعلى مستويات الجودة في التعليم الجامعي ومؤسساته يعد استجابة منطقية وطبيعية للعديد من التغيرات غير المسبوقة التي تواجهها الجامعات، كما سبقت الإشارة لذلك. من هنا تنبع أهمية نشر ثقافة الجودة وتطبيق برامجها في مجال التعليم العالي على كافة وحداته، وبما يساعد على تحقيق القوة الدافعة المطلوبة لدفع نظام التعليم العالي، و بشكل فعال في اتجاه تحقيق أهدافه ورسالته المنوطة به، من قبل المجتمع والأطراف العديدة ذات الصلة، حيث أن نشر ثقافة الجودة وتطبيق برامجها يعني اشتراك كل فرد وإدارة ووحدة علمية وطالب وعضو هيئة تدريس ليصبح جزءاً من تلك البرامج. وعند النظر إلى جودة عملية التعليم الجامعي بصفة عامة، وعلى مستوى البكالوريوس بصفة خاصة، فإن الاتجاهات الحديثة في قياس وإدارة الجودة تعمل على تضييق النظرة والعمل على قياس مخرجات التعليم الجامعي المتمثلة في توافر خصائص اتجاهية ومعرفية وسلوكية في الخريجين فحسب، بل يمتد قياس جودة الخدمة إلى جودة عناصر العملية التعليمية على مستوى البرامج الأكاديمية لمرحلة البكالوريوس.

المبحث الأول التأهيل المحاسبي المهني

مقدمة:

نظرا لتعاظم حجم التحديات في عالم الاقتصاد والتجارة التي فرضتها العولمة على مختلف دول العالم وبالأخص فلسطين وبالتحديد قطاع غزة، وما يمر به العالم من أزمة اقتصادية خانقة عصفت بجميع الدول، إضافة إلى تداعيات كل ذلك على الوضع الاقتصادي المحلي بفلسطين وبالتحديد في قطاع غزة، وما يبذل على جميع المستويات للحد من تفاقمها، فإن كل ذلك يزيد من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين على مهنة المحاسبة بصفة عامة، وعلى المؤسسات الأكاديمية والتعليمية على وجه الخصوص للقيام بواجباتهم في إعداد وتخريج الكفاءات المهنية في المجالات المالية المختلفة والقادرة على المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية وسد حاجات سوق العمل من الخريجين في مجال المحاسبة.

كما تتزايد أهمية ذلك في وقت هام وجوهري من ناحية الانتقادات الموجهة إلى مهنة المحاسبة ودورها في خلق الأزمة المالية العالمية . مما يؤكد ضرورة التعاون التكاملي بين الهيئات المهنية والمؤسسات الأكاديمية لنشر الوعي وتعظيم الفائدة وإثراء النقاش الفني والدراسات العلمية والتطورات المهنية على علم المحاسبة ومناهج التعليم المحاسبي وذلك انطلاقا من مسؤولياتنا المهنية كمؤسسات متخصصة تسعى إلى توجيه أعمالنا إلى النواحي الفنية والمهنية والعلمية ودون الإخلال بالجانب الاجتماعي وبما يخدم أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية والعمل على تنمية وتطوير مناهج التعليم المحاسبي للمساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة.

إن التنمية بمفهومها الشامل تعاني اليوم إما من نقص شديد وشح في المعلومات المحاسبية المناسبة للتنمية أو أنها تعاني من عدم توفرها في الوقت المناسب وللأغراض الملائمة وبالشكل الدقيق والصحيح مما يلقي بظلاله على قدرة متخذي القرارات سواء في القطاع الخاص أو العام على وضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة للوصول إلى القرارات الرشيدة عند اتخاذهم القرارات التنموية التي ترقى إلى مستوى الحدث والتحديات الملحة، مما يلقي بمسؤولية جسيمة على الجهات المناط بها إنتاج المعلومات المحاسبية المناسبة والصحيحة مثل إدارات الشركات وإدارات الأجهزة الحكومية والقطاعات المختلفة، كما إن هذا يلقي على الجهات الإشرافية والرقابية الحكومية

والخاصة كمهنة المحاسبة وإدارة الأسواق المالية ووزارات التجارة والبنوك المركزية مسؤولة ضخمة للتأكد من أن هذه المعلومات المحاسبية ترقى إلى مستوى متطلبات معايير المحاسبة الدولية والقوانين والنظم واللوائح والقرارات التي تصدرها هذه الجهات وأجهزتها المختلفة، وبالأخص فيما يتعلق بالإفصاح الكامل والشفافية وقواعد الحوكمة.

ومن المؤكد أن التعليم المحاسبي هو الذي يتكفل بتوفير احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة علمياً وعملياً والتي تستطيع مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأمم لتحقيقه.

أهمية التعليم المحاسبي:

يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى، وتأتي هذه الأهمية نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات.

فالمحاسبة هي فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي، كما أنها علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة.

وتأتي أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه.

فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل و تبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

أن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهياً وفق أسس علمية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي كما لا يخفى علينا ان بدء الاهتمام بالمحاسبة وبضرورة توافر الأسس العلمية لتعليمها وممارستها.

ومن هنا فان الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر ضرورة متواصلة، وان هذا الاهتمام يمكن ان يتحقق من خلال ضرورة توافر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي وبناء على ذلك فانه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل كلاً من:

1. المدخلات: المتمثلة بالأشخاص الذين يمكن تهيأتهم لممارسة العمل المحاسبي بمختلف أشكاله وأنواعه.

2. العمليات التشغيلية: المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.

3. المخرجات: المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي (الأكاديمي أو المهني) بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.

4. التغذية العكسية "الرقابة": من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منه.

ومن خلال عناصر التعليم المحاسبي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته والتي تأتي من خلال مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية ومختبرات محاسبية وتطبيقات ميدانية إضافة إلى توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يبغى النظام تحقيقها من خلال توفير الكوادر المحاسبية (الأكاديمية والمهنية) ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام.

الجودة في التعليم الجامعي:

تعرف جودة التعليم العالي والجامعي بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقاً من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار، والتطلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار (نوفل، 1995: ص 29).

ومن هذا المنطلق أصبح التعليم العالي ضرورة ملحة يتطلبها الوضع الراهن، وذلك للعوامل التالية:

• الانفجار المعرفي والذي يطالب بتجديد التعليم العالي وتحديثه ليكون أكثر ملائمة مع احتياجات عصر العولمة.

• الانفجار السكاني والذي يطالب بإشباع الطلب الاجتماعي ونشر التعليم العالي.

• تصاعد مستوى المؤهلات المطلوبة للعمل ويقابلها التخصص الدقيق مع تنوع الخبرات العلمية والعملية، وذلك ما تفرضه العولمة التي تسعى لقيام نظام اقتصادي عالمي تحكمه قوانين عالمية، مما يؤكد الحاجة إلى قوى عاملة قادرة على التكيف معه وفق مهارات محددة (نوفل، 1995: ص43)

ويتم تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي، إذ تتعلق الكفاءة في الجامعات والكليات بالعمليات و قدرتها على ضبطها وتطويره، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارجي. وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافه.

وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالي عامة:

جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملائمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعية، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.

جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة منهما (عبد الرحيم، 1993: ص44).

واقع التعليم المحاسبي:

يمكن إلقاء نظرة عامة على واقع التعليم المحاسبي في كافة المستويات التعليمية على النحو

الآتي :

- أولاً: يمارس التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية وتحديداً بقطاع غزة بعد المرحلة الثانوية أي أنه ليس هناك فرعاً للتعليم التجاري في مرحلة الدراسة الثانوية في كافة مدارس مما يعني أن العديد من الطلبة خريجي الدراسة المتوسطة والدراسة الجامعية الأولى ليس لديهم أي إلمام بالمحاسبة، وبالتالي فإن توجههم لدراسة المحاسبة غالباً ما يكون غير مدروس وربما يعتمد في غالب الأحيان على مشورة من شخص ما أو بسبب عدم القدرة على إكمال الدراسة في الفروع الأخرى أو أي عوامل جانبية أخرى.
- ثانياً: يتم قبول خريجو الدراسة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي في الكليات المتوسطة وعدد سنوات الدراسة فيها سنتان يمنح الطالب بعدها شهادة دبلوم تؤهله للعمل في المجال المحاسبي بصفة كاتب حسابات قابلة للتدرج الوظيفي الأعلى.
- ثالثاً: يتم قبول خريجو الدراسة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي إضافة إلى حملة الدبلوم في كليات الإدارة والاقتصاد وعدد سنوات الدراسة أربع سنوات يمنح الطالب بعدها شهادة البكالوريوس في العلوم المحاسبية تؤهله للعمل في المجال المحاسبي.
- رابعاً: لا تتوفر مجالات كافية للدراسات العليا ضمن مؤسسات العليم العالي حيث أن عدد الجامعات التي تمنح درجة الدبلوم العالي والماجستير محدودة ولا تقوم الجامعات الفلسطينية عموماً بمنح درجة الدكتوراه في أي من التخصصات في مجال العلوم الإدارية مما يؤدي إلى نقص الكوادر المحاسبية المؤهلة تأهيلاً علمياً.
- خامساً: عدم توفر مجالات تطبيقية كافية للتعليم المحاسبي للطلاب أثناء المرحلة الدراسية داخل الجامعات الفلسطينية، مما يضعف دور المحاسب من مواكبة سوق العمل وتلبية كافة متطلباته، وذلك لعدم توافر الخبرة المهنية من جهة وعدم تأهيل المحاسب مهنيًا من جهة أخرى.
- سادساً: عدم استخدام وسائل حديثة لتدريس المحاسبة داخل الجامعات الفلسطينية تمكن المحاسب من دراسة وفهم المحاسبة بشكل أفضل.

التحديات التي تواجه التعليم العالي:

من المعروف أن التحديات التي تواجه التعليم العالي تكاد تتشابه في العديد من دول العالم، وقد أظهرت دراسة أن أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي تتمثل على النحو التالي: (عبد المجيد، 2006)

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية . حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
- يواجه التعليم العالي تحدي يتعلق بتمويله حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب المتزايد عليه.
- تحديات النمو السكاني السريع حيث تزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
- تحديات ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.
- وقد بين تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998: ص41):
- أخطاء في أسس القبول في التعليم الجامعي والتعليم العالي، وفي تقييم الدارسين.
- تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية، وفي الأمثلة والتطبيقات في المادة.
- تراجع مستوى الأساتذة والمدرسين والمادة التعليمية.
- هيمنة الدولة والحكومة، مع ضعف توفر المحاسبية المجتمعية.
- ضعف التمويل والإمكانات.

- تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين، وتراجع استهداف التنافسية على المستوى العالمي.
 - تدني مستوى الحرية الأكاديمية.
 - ضعف في مستوى وجودة عناصر مدخلات منظومة التعليم العالي.
- كما تذكر (عيسان 2006) عددا من التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي، ومنها:
- التقليدية وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على البرامج و الدراسات التطبيقية، وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر.
 - التشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة، مما قد يؤدي مستقبلا إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعدد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق لها.
 - - نقص في أعضاء هيئة التدريس، وعلى الأخص في بعض التخصصات وذلك لندرة حملة الشهادات العليا في بعض التخصصات، ونقص الحوافز من مثل الاستقرار الوظيفي، وتدني الرواتب والحوافز.
 - التطوير في مؤسسات التعليم العالي أحادي الاتجاه يصدر من أعلى، ويغفل المستويات الأدنى فيها . ولقد ثبت أن أفضل أشكال التطوير هي ثنائية الاتجاه فالمستويات الأدنى تبدي رأيها والمستويات الأعلى تدرسه وتعطي توجيهاتها، ثم تنزل للمستويات الأدنى للتنفيذ.
 - غياب الفكر المؤسسي في عملية التطوير؛ إذ تصدر أفكار التجديد من أفراد، فإذا بقي أصحاب التطوير في موقع القرار يأخذ التطوير مجاله، ولكن إذا ذهبوا استحدثت سياسات وقرارات جديدة تنسف كل جهود سابقة.
 - تعدد جهات الإشراف على التعليم العالي و النمطية في مؤسسات التعليم العالي.
 - الاهتمام بالكم على حساب الكيف حيث إن السائد هو إتباع استراتيجية النمو الكمي، وهي استراتيجية لم تف بحاجات التعليم الكمية، ولم تبق على نوعية التعليم وجودته، وكذلك عدم مرونة هيكل التعليم وبنيته، وإن الجهود المبذولة والسياسات المطبق حديثا يتوقع أن تساهم في التغلب على هذه المشكلة ولكن على المدى البعيد وليس القريب.
 - القصور في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية، وذلك من خلال عدم توافق حاجات سوق العمل وبين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي، مما أخرج البطالة

الصريحة أو المقنعة، خاصة في مجالات معينة كماً وكيفاً كما يحتاج إليها سوق العمل (الغامدي، 2001، ص241).

سبل تطوير التعليم المحاسبي المهني:

من خلال ما تقدم يلاحظ أن نظام التعليم المحاسبي من شأنه أن يحقق أهدافه بصورة أكثر فاعلية إذا ما روعي فيه مجموعة من المستلزمات والمتطلبات العلمية والتي يمكن توضيحها وفق الأسس الآتية (القطناني 2006، ص14):

أولاً: الاهتمام بمدخلات نظام التعليم المحاسبي وذلك من خلال إيجاد فرع للتعليم التجاري في مرحلة الدراسة الثانوية ضمن المؤسسات التعليمية لوزارة التربية والتعليم في كافة مدارس.

ثانياً: الاهتمام بنوعية الطلبة المقبولين للدراسة في أقسام المحاسبة في الكليات حيث تختلف نوعية الطلبة المسموح لهم التقديم في أقسام المحاسبة حيث أن هناك العديد من الموضوعات الرياضية والإحصائية التي تدس ضمن مناهج المواد المحاسبية، وبالتالي فإنه يجب أن تكون هناك مفاضلة بين المتقدمين للدراسة في أقسام المحاسبة في الكليات بحيث تفضل خريجي الفرع التجاري أولاً (كما أوضحنا في النقطة السابقة) ومن ثم خريجي الفرع العلمي وأخيراً خريجي الفرع الأدبي. أما فيما يتعلق بالقبول في الدراسة المسائية نقتصر القبول للطلبة خريجي السنوات السابقة، ويفضل أن يكون المتقدمين من الموظفين في سبيل المساهمة في إعطائهم فرصة أكبر لتطوير مهنة المحاسبة في دوائهم التي يعملون فيها.

ثالثاً: ضرورة سعي مؤسسات التعليم العالي للعمل على توفير مجالات أوسع للدراسات العليا من حملة درجة الدبلوم العالي أو درجة الماجستير والدكتوراه، ودراسة تقويم ما هو قائم منها، ومعاينتها طبقاً للمعايير الدولية والإقليمية.

رابعاً: الاهتمام بمستلزمات القيام بالتعليم المحاسبي وذلك من خلال:

1. إعداد وتطوير المناهج الدراسية التي تدرس في مجال المحاسبة بدءاً من المرحلة الثانوية ومن ثم الكليات المتوسطة إلى الجامعة بكافة مستويات التعليم فيها، وضرورة متابعة هذه المناهج بصورة مستمرة بحيث يراعى إدخال نتائج البحوث والدراسات فيها بين فترة وأخرى عن طريق عمليات التحديث، ويفضل في هذا الصدد أن يقوم بتأليف المناهج الدراسية مجموعة من الأساتذة المتخصصين تخصصاً دقيقاً في كل مادة أو من قبل الأشخاص الذين لديهم

اهتمامات بكل مادة من خلال البحوث المنشورة بما يتعلق بموضوعات تلك المناهج (المواد) ونقترح في هذا المجال أن تعقد اجتماعات دورية منتظمة بين تدريسي المواد المحاسبية المختلفة (في كل مستويات الدراسة المحاسبية) بحيث يتم الاتفاق على مفردات المناهج لكل مادة ومن ثم تكليف البعض منهم ذوي الألقاب العلمية المرموقة والخبرة في ذلك بتأليف الكتب اللازمة ضمن المفردات المقترحة والمحدثة المتفق عليها.

2. البحوث المقدمة من قبل المتخصصين: تساهم البحوث المقدمة من قبل المتخصصين في المجالات المحاسبية المختلفة في تطوير التعليم المحاسبي، وذلك من خلال مناقشة الأفكار والمعوقات التي يتم تحديدها ومن ثم المساهمة في إعطاء الرأي العلمي بشأنها وحلها بما يضمن تسهيل فهمها وتطبيقها من قبل الباحثين أو المحاسبين للعمل المحاسبي ولكي تكون هناك بحوث متميزة وجديرة بالاهتمام يجب أن يكون هناك مقابل مادي يشجع الباحث على القيام بإعداد وإجراء البحوث، ويتمثل هذا العمل المادي بتوفير العديد من المستلزمات التي يقع على الكلية أو الجامعة توفيرها مثل:

- المصادر الحديثة في مجالات البحث المحاسبي المختلفة.
- إمكانيات الطباعة والاستتساخ في الكلية.
- وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت وخدمة البريد الإلكتروني المفتوحة.
- المكافأة المادية المجزية عن كل بحث منجز.
- تشجيع المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية داخل وخارج البلد.

خامساً: الاهتمام بمخرجات نظام التعليم المحاسبي وذلك من خلال:

1. تهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على ممارسة العمل المحاسبي من خلال إعداد برامج التدريب المستمر.

2. تهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على القيام بالتعليم المحاسبي لرفع مستوى كفاء وفاعلية النظام التعليمي.

سادساً: الاهتمام بالتغذية العكسية وذلك من خلال ضرورة تقييم العناصر السابقة ومحاولة تطويرها بين فترة وأخرى، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم المستمر الذي يمكن من خلاله زيادة فاعلية نظام التعليم المحاسبي في ضوء التغيرات العديدة التي تحصل بصورة مستمرة في كافة مجالات الحياة.

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين المحاسبة والمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه (على اعتبار أنها نظاماً مفتوحاً)، فإن أي تغييرات تحدث في المجتمع لابد أن تؤثر على العمل المحاسبي، وبما أن هناك العديد من التغييرات المستمرة التي تحدث بما يتعلق بمجتمع الأعمال، فإن الحاجة تبقى مستمرة من قبل المحاسبة لكي تأخذ بنظر الاعتبار كل تلك التغييرات وتحاول الاستفادة منها في سبيل الوفاء بالاحتياجات المتغيرة والمستمرة للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه ومن ذلك:

1. زيادة الاتجاه نحو الأساليب العلمية والرياضية الحديثة.
2. زيادة الاتجاه نحو استخدام الحاسبات الإلكترونية في الأعمال.
3. زيادة الاهتمام بالعوامل البيئية التي تؤثر على المجتمع.
4. زيادة الاهتمام بالعوامل السلوكية التي تؤثر على أفراد المجتمع.
5. زيادة الاهتمام فيما يتعلق بالجانب التطبيقي والعملية للمحاسبة في الوحدات الاقتصادية المختلفة، فإن الأمر يتطلب ضرورة مواصلة العلاقات بين عملية التعليم المحاسبي والقائمين على العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال:

- الالتحاق في الدورات التدريبية التي تقيّمها الكليات في وحدات التعليم المستمر.
- عقد الندوات والمؤتمرات وتحقيق المشاركة الفاعلة من قبل العاملين في الوحدات الاقتصادية المختلفة.
- تشجيع العاملين على العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية على إجراء البحوث التطبيقية في ضوء المشاكل التي يواجهونها أثناء عملهم، وتقديم المستلزمات المطلوبة من قبل الوحدات الاقتصادية التي يعملون فيها أو من قبل الوزارات المختصة.
- تأسيس نقابة المحاسبين والمدققين تقوم بإصدار جريدة أو مجلة علمية بصورة دورية (أسبوعية أو شهرية) توضح من خلالها الأفكار الحديثة في مجال المحاسبة وأسس العمل المحاسبي في ضوء مختلف التغييرات الناشئة.
- تشجيع القائمين على العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية بإكمال دراساتهم وتقديم التسهيلات اللازمة في ذلك.
- ضرورة مشاركة القطاعين العام والخاص في إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات للتعليم العالي وإنشاء مؤسسات تعزز التعاون بين القطاعات المجتمعية المختلفة، وبشكل يساهم في

- تحديد احتياجات سوق العمل بشكل أدق، و كذلك حصر الخبرات و المهارات المطلوبة في الخريجين وذلك لتضمينها في مناهج وبرامج الكليات والجامعات
- الاتجاه إلى جودة التعليم العالي وضرورة تبني الاتجاه نحو تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.
 - العمل بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.
 - اختيار القيادات لمؤسسات التعليم العالي تبعاً للتميز والقدرة على إدارة التغيير، وتوفير التدريب الكافي لها قبل تكليفها بإدارة هذه المؤسسات.
 - التأكيد على أن التعليم العالي ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة.
 - توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها.
 - يجب الاهتمام بالبعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي والعمل على إيجاد ميثاق أخلاق يضبطه ويحدد معالمه.

المبحث الثاني

تأهيل المحاسب في مجال تكنولوجيا المعلومات

تمهيد:

يعيش العالم اليوم موجة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما أن المحاسبة هي الوجه الكمي لهذه التغيرات، فإنها تعيش تلك التغيرات بكل تفاصيلها وتواجه تحديات التغيير المستمر في البيئة الوطنية والعالمية.

ولكي يتم تطوير مهنة المحاسبة وجعلها أداة فعالة في مواجهة تلك التحديات لابد من أن تكون مدخلاتها مؤهلة علميا وعمليا لممارسة مسؤولياتها بكل كفاءة، لأن مهنة المحاسبة تتطلب مهارات عديدة تبدأ بمهارات القياس وتنتهي بمهارات التحليل واتخاذ القرار المناسب.

لذا من الضروري جدا أن تكون هناك وقفة تأمل وتأنى لتقويم مسيرة التعليم المحاسبي التقني في الجمعيات المهنية باعتبارها من المؤسسات العلمية التي تعد الكوادر الوسطى والعلية في المجال المحاسبي في فلسطين، وان يكون هذا التقويم مستندا إلى تشخيص أهل المهنة لبيان مجالات القوة والضعف فيه (الربيعي، 2007: ص3).

كما ويعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تدقيق الحسابات من القضايا المعاصرة التي انبثقت عن إدراك مدققي الحسابات لأهمية مثل هذا الاستخدام لما يوفره من مساعدة المدقق في اختيار عينة التدقيق وبالتالي زيادة مصداقية نتائج المعاينة في التدقيق، ومساعدة المدقق في اجراء العمليات الحسابية للحصول على نتائج أدق وأسرع وأكثر مصداقية (Tittanan, 2001, P1)

مفهوم تكنولوجيا التعليم:

قبل أن نتطرق إلى تعريف تكنولوجيا التعليم سنتعرف بالبداية على تعريفات التكنولوجيا وعلاقتها بالتعليم.

تعريف التكنولوجيا:

عربت كلمة تكنولوجيا بـ (تقنيات) من الكلمة اليونانية *Techne* وتعني فنا أو مهارة والكلمة اللاتينية *Texere* وتعني تركيبا أو نسجا والكلمة *Loges* وتعني علما أو دراسة وبذلك فإن كلمة تقنيات تعني علم المهارات أو الفنون. أي دراسة المهارات بشكل منطقي لتأدية مهمة محددة.

تعريف جلبرت:

هي التطبيق النظامي للمعرفة العملية، أو معرفة منظمة من أجل أغراض عملية.

تعريف دونالد بيل:

هي التنظيم الفعال لخبرة الإنسان من خلال وسائل منطقية ذات كفاءة عالية وتوجيه القوى الكامنة في البيئة المحيطة بنا للاستفادة منها في الريح المادي.

تعريف تكنولوجيا التعليم:

تكنولوجيا التعليم هي عملية متكاملة تقوم على تطبيق هيكل من العلوم والمعرفة عن التعلم الإنساني واستخدام مصادر تعلم بشرية وغير بشرية تؤكد نشاط المتعلم وفرديته بمنهجية أسلوب المنظومات لتحقيق الأهداف التعليمية والتوصل لتعلم أكثر فاعلية.

تعريف اليونسكو:

تكنولوجيا التعليم هي منحنى نظامي لتصميم العملية التعليمية وتنفيذها وتقييمها كلها تبعا لأهداف محددة نابعة من نتائج الأبحاث في مجال التعليم والاتصال البشرية مستخدمة الموارد البشرية وغير البشرية من أجل إكساب التعليم مزيدا من الفاعلية (أو الوصول إلى تعلم أفضل وأكثر فاعلية).

العلاقة بين التعليم المحاسبي التقني ومهنة المحاسبة

إن العلاقة وثيقة جدا ومتبادلة بين حالة التعليم المحاسبي العام والتعليم المحاسبي التقني وبين وجود مهنة المحاسبة في أي بلد من البلدان، إذ إن جودة وتطور مهنة المحاسبة ترتبط ايجابيا مع جودة التعليم والتدريب المحاسبي، فالطريقة التي يتعلم بها المحاسبون ودرجة تطور ما يتلقوه من تعليم والاشتراطات المهنية والتعليمية التي يتعين استيفائها للالتحاق بالمهنة وما يتوفر من فرص لمواصلة التعليم لها أهمية حاسمة للمهنة من زاوية قدرتها على النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

ومن هنا يكون لاتجاهات التعليم المحاسبي التقني المتبعة دور حاسم في استمرار وتطور مهنة المحاسبة في أنحاء العالم وبدوره يؤثر ذلك في كفاءة الاقتصاد الوطني والعالمي ونموه. لذا فالتعليم المحاسبي على جانب كبير من الأهمية لأنه يتيح لمهنة المحاسبة القيام بالمسؤوليات

المتنامية المناطة بها من خلال تزويده للمهنة بمحاسبين متميزين، وبالمقابل فان جودة التعليم المحاسبي مرتبطة بنوعية المهنة إذ من المتوقع أن يكون التعليم المحاسبي أعلى جودة عندما تحتل مهنة المحاسبة مكانة نوعية عالية.

ويرجع ذلك إلى أن أي محاولات لتحس بين التعليم المحاسبي في أي بلد من غير المرجح أن تحقق نجاحا هاما إلا عند بلوغ نوعية ومركز مهنة المحاسبة مستوى معين لان البرنامج التعليمي الذي يعد الطلبة لمهنة ذات مركز منخفض لا يجتذب أفضل المدرسين وأذكى الطلاب ولا يجتذب أموال الحكومة ودعم القطاع الخاص كما لا يبشر بحياة وظيفية هائلة ومحقة للأمال وبدون هذه العناصر ستعاني نوعية تعليم المحاسبة في أية بيئة.

وهكذا فان التعليم المحاسبي التقني يمثل نقطة البداية نحو التأهيل المهني للمحاسب بإعداده ليصبح عضوا فاعلا في مهنة متنامية على الدوام وتعمل على تنظيم نفسها وتوجب عليه مواصلة التعلم لتطوير المهنة ومواجهة المتغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تنمية روح البحث لديه وإكسابه قوة الترجيح والاستمرار في التقدم.

فالتعليم المحاسبي مطالب بالموازنة بين التقدم العلمي، والمكونات العلمية والتطبيقات العلمية في البرنامج المحاسبي بقالب يخدم المتعلم والمهنة على حد سواء.

ومن هنا فقد تم التأكيد والتوصية على ضرورة صياغة المناهج التعليمية المحاسبية بما يكفل تمكين الطالب من ممارسة التحليل والتعلم الذاتي وتناول المسائل والمشاكل المحاسبية من زوايا غير تقليدية والتفكير بحلول للمشاكل المحاسبية بصورة منطقية وعلمية.

وكذلك تم التأكيد على تحديد الحزمة المناسبة من السلوكيات والمهارات الشخصية والمكتسبة والقدرات التأهيلية التي يجب العمل على إدخالها في برامج التعليم المحاسبي لتتلاءم واحتياجات مهنة المحاسبة.

فتم تحديد قائمة بالسلوكيات النفسية والقدرات التي يمكن إكسابها دارسي المحاسبة والتي تشمل أربعة عشر من المهارات ذات الأولوية في التعليم المحاسبي، تفاوتت بين ما هو سلوكي كأخلاقيات المهنة والقدرة على محاكاة السوق، وما هو فني كالقدرات المصرفية المحاسبية، وأخرى شخصية كمهارات الاتصال والتعلم الذاتي والقدرات الذهنية والتكيف والقيادة الدافعية والرغبة في التعلم وغيرها.

ويمكن القول أن مجمل الدراسات في هذا المجال قد حدد عددا من الكفاءات والمهارات تمثل أهمية خاصة للمحاسب ينبغي إعطاؤها وزنا أكبر في البرامج التعليمية والمهارات هي:

1. مهارة التفكير الجيد والقدرة على حل المشاكل.
2. مهارة الاتصال بجميع أنواعه (الاستماع - المحادثة - الكتابة)
3. معلومات عن البيئة التي يتم من خلالها ممارسة العمل في الوحدات الاقتصادية.
4. المهارة في احتراف المهنة بأخلاقياتها.
5. الدافع على استمرار التعلم مدى الحياة.
6. مهارة التعامل بكفاءة مع الضغوط الصعبة.
7. المعلومات الفنية (الخلفية المحاسبية وعلومها كالتدقيق والضريبة .. الخ)

وعلى الجانب الآخر، تسعى المنظمات المهنية والاتحادات الدولية إلى إبراز قضايا هامة ينبغي إدراجها في المناهج التعليمية المحاسبية لتأهيل المحاسبين لمتطلبات العقود القادمة. فقد شكل الاتحاد الدولي للمحاسبين لجنة دائمة للتقنيات وأنظمة المعلومات لمساعدة المحاسبين على فهم التقنيات الحديثة والتكنولوجيا عامة والتعامل معها وبيان أثرها على مهنة المحاسبة وممارسة الأعمال على النطاق الوطني والدولي.

بينما أصدرت لجنة التعلم التابعة للاتحاد نفسه دليلاً إرشادياً يحمل رقم (11) في العام 1995 بعنوان (تقنيات أنظمة المعلومات في المناهج التعليمية) لزيادة مدارك المحاسبين بهذا المجال ولدعم الاتجاه نحو ادخال تقنيات المعلومات الحديثة في تلك المناهج.

ويخشى انه في حالة عدم معالجة تلك الثغرات في النظام التعليمي المحاسبي فان أثره سينعكس سلباً على مخرجات أقسام المحاسبة بما يوجد فجوة بين متطلبات المهنة المحاسبية من الكوادر والكفاءات وتلك المخرجات، ومن هنا تأتي المناداة بإعادة النظرة في برامج وأساليب التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد التقنية بما يتلاءم مع متطلبات المهنة المستقبلية وخاصة في الدول النامية ومنها فلسطين حيث تحتم الأوضاع الاقتصادية ضرورة الإسراع في إدخال تعديلات جذرية في مناهج التعليم المحاسبي لتأهيل المحاسبين للانخراط بالمهنة وتوفير الكوادر الوطنية القادرة على سد احتياجات المهنة من المزاولين الأكفاء عوضاً عن الاستعاضة بمزاولين غير أكفاء (الربيعي، 2007).

المبحث الثالث

أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية

أولاً: قسم المحاسبة في الجامعة الإسلامية:

لقد بدأ القسم مع انطلاق الكلية في العام 1981/1980 بتخصص مشترك إدارة ومحاسبة، ولكن سرعان ما تم فصل التخصصين عن بعضهما وكانت بداية تخريج التخصصات المنفردة في العام الجامعي 87/86م، ويعتبر قسم المحاسبة أحد الأقسام الرئيسية بالكلية وأكبر الأقسام في الجامعة الإسلامية، وهو يسعى إلى تأهيل الطلبة تأهيلاً علمياً كافياً لتلبية حاجات مختلف المؤسسات الخاصة والعامة من المحاسبين القادرين على مزولة المهنة بمفاهيم علمية عصرية.

وحيث أن الهدف النهائي للمحاسبة هو إنتاج معلومات تساعد الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات فإن القسم يحرص على تأهيل الطالب تأهيلاً كاملاً في هذا المجال بما يمكنه من خدمة الإدارة والمستثمر الحالي والمتوقع والمفترض وجهات الرقابة المختلفة.

كما يحرص القسم على متابعة أحدث التطورات في علوم المحاسبة ومعاييرها وتأهيل الطالب لممارسة المهنة وفق المعايير الدولية لها إضافة إلى تأهيله لإكمال دراسته العليا في المحاسبة. كما ويسعى القسم إلى الاستمرار في تطوير الخطط الدراسية واستحداث برامج جديدة بما يتواءم مع التطورات العلمية في مختلف التخصصات التجارية، وحاجة سوق العمل إلى مواصفات معينة في خريجي القسم كنوعية ولغة التخصص، ولتحقيق ذلك قام القسم بافتتاح برنامج المحاسبة الإنجليزي مع مطلع العام الجامعي 2006/2005.

وإدراكاً من كلية التجارة لأهمية الدراسات العليا وضرورتها وخدمة البحث العلمي، ومساهمة في الجهود الرامية للارتقاء بالمجتمع الفلسطيني ومحاولة حل مشكلاته المالية والاقتصادية، فقد قرر القسم افتتاح برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل، وذلك بعدما وافق مجلس الجامعة على افتتاح برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل مع مطلع العام الجامعي 2004/2003

.(www.iugaza.edu)

ثانياً: قسم المحاسبة في جامعة الأزهر:

يعتبر من أول الأقسام التي بدأت بها كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية عام 1993، و يهدف القسم إلى تحقيق تميز نوعي في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال التحديث المستمر لمساقات المحاسبة والعلوم الإدارية المطروحة خلال السنوات الدراسية الإدارية الأربعة، إن جهود قسم المحاسبة في تطوير وإضافة تخصصات وبرامج جديدة مستمرة؛ فقد قام القسم بإضافة شعبة اللغة الإنجليزية في قسم المحاسبة في العام الجامعي 2006\2007، وتم طرح برنامج لمنح درجة الماجستير في المحاسبة في نفس العام (www.alazhar.edu.ps).

ثالثاً: قسم المحاسبة في جامعة القدس المفتوحة:

تأسست دائرة المحاسبة عام 2002 مع تأسيس كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة القدس ، ومنذ تأسيسها تسعى الدائرة في رفع مستوى مهنة المحاسبة في فلسطين من خلال تأهيل مجموعة من الخريجين على أسس أكاديمية ومهنية حديثة ، وذلك من خلال استقطاب كادر أكاديمي مؤهل ، واعتماد مناهج علمية مواكبة للتطورات العلمية الحديثة ومعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ، وتسعي الدائرة في التوصل مع المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات العامة والمؤتمرات والأبحاث العلمية، وتسعي الدائرة لتعزيز التعاون بين دوائر المحاسبة المختلفة في الجامعات الفلسطينية (www.alquds.edu).

رابعاً: قسم المحاسبة في جامعة الأقصى:

يرى قسم المحاسبة في جامعة الأقصى المحاسبة كغيرها من المهن كالطب والهندسة لها دورها ومكانتها وأهميتها لدى المجتمعات المتطورة، فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية محلية ودولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضويتها، و تحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها وتعمل على حماية وحفظ استقلاليتهم وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقديم وحماية سمعة المهنة سواء فيما يتعلق بالممارسة المهنية أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة إذن فالمحاسبة علم من العلوم الاجتماعية ينفعل ويتفاعل من حيث الهدف والوسائل مع تطور المجتمع وحاجياته (www.alaqsa.edu.ps).

الفصل الرابع

اجراءات ومنهجية الدراسة

مقدمة

أولاً: منهج الدراسة

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

ثالثاً: أداة الدراسة

رابعاً: صدق وثبات الاستبانة

خامساً: الأساليب الإحصائية

مقدمة:

يعرض هذا الفصل الإجراءات والخطوات المنهجية التي تمت في مجال الدراسة الميدانية، حيث يتناول مجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، إضافةً إلى توضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها ومنهجها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم.

أولاً: منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول تقييم "واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني و التكنولوجيا للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة"، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقوم أملاً في التوصل إلي تعميمات ذات معني يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع، وقد تم جمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية كما يلي:

أ. المصادر الاولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب. المصادر الثانوية:

قام الباحث باستخدام مصادر البيانات الثانوية في معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال الآتي:

1. الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
2. الدوريات والمقالات والدراسات المنشورة وأطروحات الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة.
3. استعان الباحث بالتقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات والمراكز ذات العلاقة.
4. استعان الباحث بشبكة الانترنت والنسخ الإلكترونية الموجودة على صفحاتها.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع بقطاع غزة، وقد قام الباحث باستخدام أسلوب الوصف التحليلي، وقد تم توزيع (100) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (73) استبانة، أي أن نسبة الاستجابة بلغت 73%، وبعد تفحص الاستبانات المستردة لم يستبعد أي منها نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (73) استبانة، أي نسبة الاستبانات التي تم تحليلها هي نفس نسبة الاستجابة وهي 73%، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات الشخصية:

الوصف الاحصائي لخصائص وسمات عينة الدراسة

1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	54	74.0
أنثى	19	26.0
المجموع	73	100.0

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (1) أن 74% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، بينما شكل الاناث ما نسبته 26% من عينة الدراسة.

2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
بكالوريوس	24	32.9
ماجستير	38	52.0
دكتوراه	11	15.1
المجموع	73	100.0

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (2) أن 32.9% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 52% مؤهلهم العلمي ماجستير، في حين أن 15.1% مؤهلهم العلمي دكتوراه. ويتضح مما سبق أن هناك تنوع في المؤهلات العلمية لدى عينة الدراسة، ولكن يتبين أن نصف عينة الدراسة من حملة شهادة الماجستير.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني:

جدول (3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

النسبة %	التكرار	المؤهل المهني
9.6	7	CPA
9.6	7	ACPA
8.2	6	CMA
72.6	53	أخرى
100.0	73	المجموع

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (3) أن 9.6% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم المهني CPA، بينما 9.6% مؤهلهم المهني ACPA، و 8.2% مؤهلهم المهني CMA، في حين أن 72.6% مؤهلهم المهني غير ذلك.

4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بلد الدراسة:

جدول (4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بلد الدراسة

النسبة %	التكرار	بلد الدراسة
63.0	46	فلسطيني
28.8	21	عربي
6.8	5	أوروبا وأمريكا
1.4	1	أخرى
100.0	73	المجموع

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4) أن 63% من أفراد عينة الدراسة درسوا في فلسطين، بينما 28.8% درسوا في بلدان عربية، و6.8% درسوا في بلاد أوروبا وأمريكا، في حين أن 1.4% درسوا في بلدان أخرى. ويتضح مما سبق أن هناك أفراد عينة الدراسة درسوا في بلدان مختلفة ولكن النسبة الأكبر في فلسطين ويليها البلدان العربية.

5. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل:

جدول (5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب مكان العمل

النسبة %	التكرار	مكان العمل
30.1	22	شركة فردية
9.6	7	شركة تضامن
60.3	44	شركة مساهمة
100.0	73	المجموع

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5) أن 30.1% من أفراد عينة الدراسة يعملون في شركات فردية، بينما 9.6% يعملون في شركات تضامن، في حين أن 60.3% يعملون في شركات مساهمة.

6. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع القطاع:

جدول (6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب نوع القطاع

النسبة %	التكرار	نوع القطاع
34.2	25	صناعي
37.0	27	خدمي
1.4	1	زراعي
9.6	7	استثماري
17.8	13	تجاري
100.0	73	المجموع

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (6) أن 34.2% من أفراد عينة الدراسة يعملون في القطاع الصناعي، بينما 37% يعملون في القطاع الخدمي، و1.1% يعملون في القطاع الزراعي، و9.6% يعملون في القطاع الاستثماري، في حين أن 17.8% يعملون في القطاع التجاري. ويتضح مما سبق أن أفراد عينة الدراسة يعملون في قطاعات مختلفة ولكن أكثرهم يعمل في القطاعين الخدمي والصناعي.

7. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول (7) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
1.4	1	1- 5 سنوات
53.4	39	6- 10 سنوات
31.5	23	11- 15 سنة
13.7	10	16 سنة فأكثر
100.0	73	المجموع

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (7) أن 1.4% من أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم العملية بين (1 إلى 5 سنوات)، بينما 53.4% تتراوح خبرتهم بين (6 إلى 10 سنوات)، و31.5% تتراوح خبرتهم العملية بين (11 إلى 15 سنة) في حين أن 13.7% خبرتهم من (16 سنة فأكثر). ويتضح مما سبق أن أفراد عينة لديهم خبرات مختلفة فمنهم من ذوي الخبرات الكبيرة وبعضهم من ذوي الخبرات المتوسطة والبعض الآخر من ذوي الخبرات القليلة.

8. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طريقة مسك الحسابات:

جدول (8) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب طريقة مسك الحسابات

النسبة%	التكرار	طريقة مسك الحسابات
4.1	3	يدوية
49.3	36	الكترونية
46.6	34	شبه الكترونية "مختلطة"
100.0	73	المجموع

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (8) أن 4.1% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن طريقة مسك الحسابات في عملهم يدوية، بينما 49.3% يرون بأنها الكترونية، في حين أن 46.6% يرون بأنها شبه الكترونية "مختلطة".

ويتضح مما سبق أن هناك تنوع في طريقة مسك الحسابات في شركات عينة الدراسة فمنهم من يعتمد على الطريقة اليدوية، والبعض يعتمد على الطريقة الكترونية، والبعض الآخر يعتمد على الطريقة المختلطة.

ثالثاً: أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة تدور حول "واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني و التكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة " حيث تتكون استبانة الدراسة من قسمين وهما على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الشخصية

القسم الثاني: متغيرات الدراسة، ويتكون من ثلاثة محاور مكونة من 30 فقرة وهي على النحو التالي:

المحور الأول: العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة، ويتكون من 11 فقرات.

المحور الثاني: العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة، ويتكون من 9 فقرات.

المحور الثالث: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة، ويتكون من 10 فقرات.

وتم تصحيح الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت، بحيث تم التصحيح، وفق مقياس خماسي وتعطى الإجابة بدرجة موافق بشدة (5) درجات، الإجابة موافق (4)، الإجابة محايد (3)، الإجابة غير موافق (2)، والإجابة غير موافق بشدة (1).

ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.8=5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، كما هو موضح في جدول (9):

جدول (9) يوضح مقياس الاجابات

المقياس	درجة الموافقة	طول الفترة	الوزن النسبي المقابل للفترة
1	غير موافق بشدة	من 1 - 1.80	من 20% - 36%
2	غير موافق	أكبر من 1.80 - 2.60	أكبر 36% - 52%
3	محايد	أكبر من 2.60 - 3.40	أكبر 52% - 68%
4	غير موافق	أكبر من 3.40 - 4.20	أكبر 68% - 84%
5	غير موافق بشدة	أكبر من 4.20 - 5	أكبر 84% - 100%

رابعاً: صدق وثبات الاستبانة:

أولاً: صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1. أداة الدراسة من وجهة نظر المحكمين

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة (ملحق رقم 1)، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها،

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمين.

2. صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 73 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، ويبين جدول رقم (10) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10) الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة			
1.	تواكب مؤسسات التعليم العالي التطوير الذي يطرأ على مهنة المحاسبة.	0.62	*0.000
2.	تركز المؤسسات على إكساب المتعلم المهارات والقدرات المطلوبة للعمل المحاسبي.	0.73	*0.000
3.	يطبق المحاسب المؤهل مهنياً كافة أسس ومبادئ ومعايير المحاسبة المهنية.	0.76	*0.000
4.	تقوم الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بالاعتماد على مناهج متطورة في تعليم مهنة المحاسبة.	0.61	*0.000
5.	يتحلى المحاسب الفلسطيني بكافة قيم وأخلاق وسلوكيات المهنة.	0.51	*0.000
6.	يحرص المحاسب على تطبيق كافة المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة في بيئة العمل.	0.56	*0.000
7.	يلبي التعليم المهني متطلبات تطوير المهارات المعرفية والإدراكية مثل نمذجة القرار وصناعته.	0.67	*0.000
8.	تغطي المناهج التعليمية بالجامعات ما يتلاءم ويؤهل المحاسب لسوق العمل.	0.64	*0.000
9.	تقوم الجمعيات المهنية بمتابعة المستجدات المهنية التي تطرأ على المستوى الدولي وتعلم المحاسب بذلك.	0.79	*0.000
10.	يقتصر دور المحاسب في الشركات على إدخال البيانات المحاسبية دون إعداد تقارير مالية.	0.30	*0.010
11.	تعمل المنظمات المهنية على حث المحاسبين نحو تطبيق متطلبات الجودة وتطوير خبراتهم المهنية.	0.79	*0.000
المحور الثاني: العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة.			
1.	يمتلك المحاسب الإلمام الكافي ببرامج المحاسبة المعمول بها في قطاع غزة.	0.44	*0.000
2.	يتوفر لدى الشركات برامج محاسبية متطورة.	0.64	*0.000
3.	تحقق البرامج المحاسبية الموجودة في قطاع غزة حاجة الشركات لمثل هذه البرامج.	0.75	*0.000
4.	يمكن المحاسب من استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها وتوظيفها في حل مشاكل الأعمال المحاسبية.	0.59	*0.000
5.	استخدام الحاسوب لدى الشركات في الأعمال المحاسبية يحقق لها العديد من المزايا.	0.60	*0.000
6.	توفر جمعية المحاسبين دورات تأهيلية للمحاسبين في مجال استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة.	0.32	*0.006

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
7.	يعتبر توفر الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة من الأمور الضرورية للتوظيف.	0.55	*0.000
8.	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة المحاسب على إعداد القوائم المالية بشكل أسرع وأدق.	0.67	*0.000
9.	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة المحاسب على إعداد التقارير المالية السنوية بكل سهولة.	0.68	*0.000
المحور الثالث: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة.			
1.	النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيداً.	0.51	*0.000
2.	عدم مواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي تطرأ على مهنة المحاسبة خاصة في الآونة الأخيرة.	0.67	*0.000
3.	نظرة المجتمع المتدنية لمهنة المحاسبة قياساً بمهن أخرى كالطب والهندسة.	0.72	*0.000
4.	عدم وعي أصحاب الشركات بمهنة المحاسبة والدور الذي يقوم به المحاسب داخل الشركة.	0.77	*0.000
5.	عدم قيام الجمعيات المهنية بالدور المنوط بها في تطوير مهنة المحاسبة.	0.81	*0.000
6.	عدم توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي.	0.68	*0.000
7.	عدم الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي هذه المعلومات.	0.75	*0.000
8.	عدم وجود هيئة ذات صلاحيات قانونية للإشراف على مهنة المحاسبة.	0.76	*0.000
9.	السماح بمراجعة غير المحاسبين للدوائر الضريبية.	0.57	*0.000
10.	عدم وجود قانون شامل ينظم أداء مهنة المحاسبة بشكل ملائم للواقع العملي.	0.73	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

3. الصدق البنائي:

يبين جدول رقم (11) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05.

جدول رقم (11) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	المحور
*0.000	0.45	المحور الأول: العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة
*0.000	0.57	المحور الثاني: العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
*0.000	0.59	المحور الثالث: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

ثانياً: ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم حساب الثبات بطريقتين:

1. الثبات بطريقة ألفا - كرونباخ Alpha:

بعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.75 وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (12):

جدول (12) يوضح طريقة معامل ألفا كرونباخ
لقياس ثبات الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور
0.85	11	المحور الأول: العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة
0.75	9	المحور الثاني: العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
0.88	10	المحور الثالث: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
0.75	30	جميع فقرات الاستبانة

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split_half methods:

بعد تطبيق الاستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown، حيث تبين أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) مرتفعة ودالة إحصائياً، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات

الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (13):

جدول (13) يوضح طريقة التجزئة النصفية
لقياس ثبات الاستبانة

معامل الارتباط المعدل	معامل الارتباط	المحور
0.75	0.61	المحور الأول: العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة
0.67	0.51	المحور الثاني: العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
0.83	0.71	المحور الثالث: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
0.68	0.52	جميع فقرات الاستبانة

خامساً: الأساليب الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package

for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): لقياس صدق فقرات الاستبانة.
3. معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
5. اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي درجة الحياد وهي 3 أم تختلف عنها.
6. اختبار (Independent - Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.
7. اختبار (تحليل التباين الأحادي - one- Way ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

الفصل الخامس

تحليل محاور وفرضيات الدراسة

مقدمة

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

ثانياً: تحليل فرضيات الدراسة

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق أهداف الدراسة، ومن أجل ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة من خلال أداة الدراسة "الاستبانة"، وتم تفريغها وتحليلها احصائياً، وإجراء الاختبارات اللازمة التي تم التفصيل لها في الفصل السابق، وقد استخدم الباحث برنامج Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، في تحليل البيانات، وذلك للتوصل لنتائج الدراسة.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S):

فيما يلي اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (14) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (14)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

القيمة الاحتمالية	قيمة Z	المحور
0.57	0.78	المحور الأول: العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة
0.31	0.95	المحور الثاني: العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
0.15	1.13	المحور الثالث: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
0.55	0.79	جميع فقرات الاستبانة

ثانياً: تحليل محاور وفرضيات الدراسة:

قام الباحث بإجراء تحليل لمحاور الدراسة، لمعرفة واقع هذه المحاور عند مجتمع الدراسة، وفيما يلي نتائج استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي درجة الحياد وهي 3 أم تختلف عنها، فإذا كانت قيمة (p-value) (sig) أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ ، ففي هذه الحالة تكون آراء مجتمع الدراسة تقترب من درجة الحياد وهي 3، وإذا كانت قيمة (p-value)

(sig) أقل من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ ، في هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص عن درجة الحياد، من خلال إشارة قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد وهي 3 والعكس صحيح، ويمكن توضيح نتائج تحليل محاور وفرضيات الدراسة من خلال التالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.37، والوزن النسبي يساوي 67.4%، وقيمة اختبار T تساوي "5.08"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور الأول، قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة"، والنتائج موضحة في جدول (15):

جدول (15) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الأول وفقراته

الترتيب	القيمة الاحتمالية	T قيمة	الوزن النسبي %	المتوسط الحسابي	الفقرة	الدرجة
5	*0.000	4.35	69.3	3.47	تواكب مؤسسات التعليم العالي التطوير الذي يطرأ على مهنة المحاسبة.	1
6	*0.001	3.60	68.8	3.44	تركز المؤسسات على إكساب المتعلم المهارات والقدرات المطلوبة للعمل المحاسبي.	2
7	*0.003	3.02	66.6	3.33	يطبق المحاسب المؤهل مهنياً كافة أسس ومبادئ ومعايير المحاسبة المهنية.	3
1	*0.000	5.76	72.1	3.60	تقوم الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بالاعتماد على مناهج متطورة في تعليم مهنة المحاسبة.	4
2	*0.000	4.84	70.7	3.53	يتحلى المحاسب الفلسطيني بكافة قيم وأخلاق وسلوكيات المهنة.	5
4	*0.000	4.95	70.4	3.52	يحرص المحاسب على تطبيق كافة المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة في بيئة العمل.	6
2	*0.000	5.36	70.7	3.53	يلبي التعليم المهني متطلبات تطوير المهارات المعرفية والإدراكية مثل نمذجة القرار وصناعته.	7
10	0.153	1.44	63.3	3.16	تغطي المناهج التعليمية بالجامعات ما يتلاءم ويؤهل المحاسب لسوق العمل.	8
11	0.429	0.80	61.9	3.10	تقوم الجمعيات المهنية بمتابعة المستجبات المهنية التي تطرأ على المستوى الدولي وتعلم المحاسب بذلك.	9
9	0.179	1.36	63.6	3.18	يقترن دور المحاسب في الشركات على إدخال البيانات المحاسبية دون إعداد تقارير مالية.	10
8	0.159	1.42	63.8	3.19	تعمل المنظمات المهنية على حث المحاسبين نحو تطبيق متطلبات الجودة وتطوير خبراتهم المهنية.	11
	*0.000	5.08	67.4	3.37	الدرجة الكلية للمحور الأول	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

ويتضح من خلال تحليل فقرات المحور الأول ما يلي:

1. في الفقرة (4)، بلغ الوزن النسبي 72.1%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة تعتمد على مناهج متطورة في تعليم مهنة المحاسبة.
2. في الفقرة (5)، بلغ الوزن النسبي 70.7%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن المحاسب الفلسطيني يتحلى بكافة قيم وأخلاق وسلوكيات المهنة.
3. في الفقرة (7)، بلغ الوزن النسبي 70.7%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن التعليم المهني يلبي متطلبات تطوير المهارات المعرفية والإدراكية مثل نمذجة القرار وصناعته.
4. في الفقرة (6)، بلغ الوزن النسبي 70.4%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على حرص المحاسب على تطبيق كافة المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة في بيئة العمل.
5. في الفقرة (1)، بلغ الوزن النسبي 69.3%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن مؤسسات التعليم العالي تواكب التطوير الذي يطرأ على مهنة المحاسبة.
6. في الفقرة (2)، بلغ الوزن النسبي 68.8%، والقيمة الاحتمالية 0.001، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن المؤسسات تركز على إكساب المتعلم المهارات والقدرات المطلوبة للعمل المحاسبي.
7. في الفقرة (3)، بلغ الوزن النسبي 66.6%، والقيمة الاحتمالية 0.003، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على تطبيق المحاسب المؤهل مهنيًا كافة أسس ومبادئ ومعايير المحاسبة المهنية.
8. في الفقرة (11)، بلغ الوزن النسبي 63.8%، والقيمة الاحتمالية 0.159، وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن المنظمات المهنية تعمل على حث المحاسبين نحو تطبيق متطلبات الجودة وتطوير خبراتهم المهنية بدرجة متوسطة.
9. في الفقرة (10)، بلغ الوزن النسبي 63.6%، والقيمة الاحتمالية 0.179، وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن دور المحاسب في الشركات يقتصر بدرجة متوسطة على إدخال البيانات المحاسبية دون إعداد تقارير مالية.
10. في الفقرة (8)، بلغ الوزن النسبي 63.3%، والقيمة الاحتمالية 0.153، وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن المناهج التعليمية بالجامعات تغطي بدرجة متوسطة ما يتلاءم ويؤهل المحاسب لسوق العمل.

11. في الفقرة (9)، بلغ الوزن النسبي 61.9%، والقيمة الاحتمالية 0.429، وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن الجمعيات المهنية تقوم بدرجة متوسطة بمتابعة المستجبات المهنية التي تطرأ على المستوى الدولي وتعلم المحاسب بذلك.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.91، والوزن النسبي يساوي 78.3%، وقيمة اختبار T تساوي "18.73"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور الثاني، قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة بدرجة متوسطة، والنتائج موضحة في جدول (16):

جدول (16) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي

للمحور الثاني وفقراته

الترتيب	القيمة الاحتمالية	T قيمة	الوزن النسبي %	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
9	*0.000	5.01	69.6	3.48	يمتلك المحاسب الإلمام الكافي ببرامج المحاسبة المعمول بها في قطاع غزة.	1
7	*0.000	6.55	72.9	3.64	يتوفر لدى الشركات برامج محاسبية متطورة.	2
5	*0.000	13.16	81.4	4.07	تحقق البرامج المحاسبية الموجودة في قطاع غزة حاجة الشركات لمثل هذه البرامج.	3
6	*0.000	8.27	74.2	3.71	يمكن المحاسب من استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها وتوظيفها في حل مشاكل الأعمال المحاسبية.	4
1	*0.000	17.29	85.5	4.27	استخدام الحاسوب لدى الشركات في الأعمال المحاسبية يحقق لها العديد من المزايا.	5
8	*0.000	5.70	70.7	3.53	توفر جمعية المحاسبين دورات تأهيلية للمحاسبين في مجال استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة.	6
3	*0.000	14.92	83.3	4.16	يعتبر توفر الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة من الأمور الضرورية للتوظيف.	7
2	*0.000	15.98	84.1	4.21	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة المحاسب على إعداد القوائم المالية بشكل أسرع وأدق.	8
4	*0.000	14.43	82.7	4.14	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة المحاسب على إعداد التقارير المالية السنوية بكل سهولة.	9
	*0.000	18.73	78.3	3.91	الدرجة الكلية للمحور الثاني	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

ويتضح من خلال تحليل فقرات المحور الثاني ما يلي:

1. في الفقرة (5)، بلغ الوزن النسبي 85.5%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن استخدام الحاسوب لدى الشركات في الأعمال المحاسبية يحقق لها العديد من المزايا.
2. في الفقرة (8)، بلغ الوزن النسبي 84.1%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة يساعد المحاسب على إعداد القوائم المالية بشكل أسرع وأدق.
3. في الفقرة (7)، بلغ الوزن النسبي 83.3%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن توفر الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة من الأمور الضرورية للتوظيف.
4. في الفقرة (9)، بلغ الوزن النسبي 82.7%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة يساعد المحاسب على إعداد التقارير المالية السنوية بكل سهولة.
5. في الفقرة (3)، بلغ الوزن النسبي 81.4%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن البرامج المحاسبية الموجودة في قطاع غزة تحقق حاجة الشركات لمثل هذه البرامج.
6. في الفقرة (4)، بلغ الوزن النسبي 74.4%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن تمكن المحاسب من استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها وتوظيفها في حل مشاكل الأعمال المحاسبية.
7. في الفقرة (2)، بلغ الوزن النسبي 72.9%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أنه يتوفر لدى الشركات برامج محاسبية متطورة.
8. في الفقرة (6)، بلغ الوزن النسبي 70.7%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن جمعية المحاسبين توفر دورات تأهيلية للمحاسبين في مجال استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة.
9. في الفقرة (1)، بلغ الوزن النسبي 69.6%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن المحاسبين في الشركات يمتلكون الإلمام الكافي ببرامج المحاسبة المعمول بها في قطاع غزة.

الفرضية الثالثة: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.84، والوزن النسبي يساوي 76.8%، وقيمة اختبار T تساوي "10.89"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور الثالث، قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على وجود معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة، والنتائج موضحة في جدول (17):

جدول (17) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي

للمحور الثالث وفقراته

الترتيب	القيمة الاحتمالية	T قيمة	النسبي % الوزن	المتوسط الحسابي	الفقرة	الدرجة
5	*0.000	7.55	77.3	3.86	النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيداً.	1
9	*0.000	7.20	75.1	3.75	عدم مواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي تطرأ على مهنة المحاسبة خاصة في الأونة الأخيرة.	2
8	*0.000	6.26	76.4	3.82	نظرة المجتمع المتدنية لمهنة المحاسبة قياساً بمهن أخرى كالطب والهندسة.	3
1	*0.000	10.29	80.3	4.01	عدم وعي أصحاب الشركات بمهنة المحاسبة والدور الذي يقوم به المحاسب داخل الشركة.	4
7	*0.000	7.57	76.7	3.84	عدم قيام الجمعيات المهنية بالدور المنوط بها في تطوير مهنة المحاسبة.	5
5	*0.000	8.79	77.3	3.86	عدم توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي.	6
3	*0.000	9.40	77.8	3.89	عدم الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي هذه المعلومات.	7
4	*0.000	7.50	77.5	3.88	عدم وجود هيئة ذات صلاحيات قانونية للإشراف على مهنة المحاسبة.	8
10	*0.000	4.55	71.0	3.55	السماح بمراجعة غير المحاسبين للدوائر الضريبية.	9
2	*0.000	7.87	78.9	3.95	عدم وجود قانون شامل ينظم أداء مهنة المحاسبة بشكل ملائم للواقع العملي.	10
	*0.000	10.89	76.8	3.84	الدرجة الكلية للمحور الثالث	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

ويتضح من خلال تحليل فقرات المحور الثالث ما يلي:

1. في الفقرة (4)، بلغ الوزن النسبي 80.3%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على عدم وعي أصحاب الشركات بمهنة المحاسبة والدور الذي يقوم به المحاسب داخل الشركة.
2. في الفقرة (10)، بلغ الوزن النسبي 78.9%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود قانون شامل ينظم أداء مهنة المحاسبة بشكل ملائم للواقع العملي.
3. في الفقرة (7)، بلغ الوزن النسبي 77.8%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على عدم الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي هذه المعلومات.
4. في الفقرة (8)، بلغ الوزن النسبي 77.5%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود هيئة ذات صلاحيات قانونية للإشراف على مهنة المحاسبة.
5. في الفقرة (1)، بلغ الوزن النسبي 77.3%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيداً.
6. في الفقرة (6)، بلغ الوزن النسبي 77.3%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على عدم توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي.
7. في الفقرة (5)، بلغ الوزن النسبي 76.7%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على عدم قيام الجمعيات المهنية بالدور المنوط بها في تطوير مهنة المحاسبة.
8. في الفقرة (3)، بلغ الوزن النسبي 76.4%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على نظرة المجتمع المتدنية لمهنة المحاسبة قياساً بمهن أخرى كالطب والهندسة.
9. في الفقرة (2)، بلغ الوزن النسبي 75.1%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على عدم مواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي تطرأ على مهنة المحاسبة خاصة في الآونة الأخيرة.
10. في الفقرة (9)، بلغ الوزن النسبي 71%، والقيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على السماح بمراجعة غير المحاسبين للدوائر الضريبية.

تحليل جميع محاور الدراسة

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع محاور الدراسة، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية لجميع محاور الدراسة، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة يساوي 3.69، والوزن النسبي يساوي 73.8%، وقيمة اختبار T تساوي "19.17"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع محاور الدراسة، قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة.

ومن خلال تحليل محاور الدراسة احتل المحور الثاني "العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة" المرتبة الأولى بوزن نسبي 78.3%، بينما احتل المحور الثالث "توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة" المرتبة الثانية وبوزن نسبي 76.8%، في حين احتل المحور الأول "العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة" المرتبة الثالثة وبوزن نسبي 67.4%، والنتائج موضحة في جدول (18):

جدول (18) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لجميع محاور الدراسة

الترتيب	القيمة الاحتمالية	T قيمة	الوزن النسبي %	المتوسط الحسابي	المحور
3	*0.000	5.08	67.4	3.37	المحور الأول: العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة.
1	*0.000	18.73	78.3	3.91	المحور الثاني: العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
2	*0.000	10.89	76.8	3.84	المحور الثالث: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
	*0.000	19.17	73.8	3.69	جميع محاور الدراسة

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (الجنس، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، بلد الدراسة، مكان العمل، نوع القطاع، سنوات الخبرة، طريقة مسك الحسابات).

ويتفرع من هذ الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للجنس.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T " لعينتين مستقلتين لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للجنس، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (19) نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للجنس

مستوى الدلالة	قيمة اختبار T	أنثى		ذكر		واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة
		الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
//0.303	-1.042	0.25	3.74	0.32	3.66	

// قيمة مستوى الدلالة غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للجنس، حيث أن قيمة $(p\text{-value} > 0.05, T\text{-Test} = -1.042)$.

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث يرجع إلى أن متغير الجنس عامل غير مؤثر في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل العلمي.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لدراسة الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل العلمي، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (20) نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل العلمي

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة
//0.539	0.623	0.059	2.0	0.119	بين المجموعات	
		0.095	70.0	6.681	داخل المجموعات	
			72.0	6.800	المجموع	

// قيمة مستوى الدلالة غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (20) عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل العلمي، حيث أن $(p\text{-value} > 0.05, F = 0.623)$.

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين المؤهلات العلمية يرجع إلى أن متغير المؤهل العلمي عامل غير مؤثر في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل المهني.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لدراسة الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل المهني، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (21) نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل المهني

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة
//0.324	1.179	0.111	3.0	0.332	بين المجموعات	
		0.094	69.0	6.468	داخل المجموعات	
			72.0	6.800	المجموع	

// قيمة مستوى الدلالة غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (21) عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمؤهل المهني، حيث أن $(p\text{-value} > 0.05, F = 1.179)$.

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين المؤهلات المهنية يرجع إلى أن متغير المؤهل المهني عامل غير مؤثر في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لبلد الدراسة.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لدراسة الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لبلد الدراسة، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (22) نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لبلد الدراسة

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة
//0.655	0.543	0.052	3.0	0.157	بين المجموعات	
		0.096	69.0	6.643	داخل المجموعات	
			72.0	6.800	المجموع	

// قيمة مستوى الدلالة غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (22) عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لبلد الدراسة، حيث أن $(p\text{-value} > 0.05, F=0.543)$.

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين بلدان الدراسة يرجع إلى أن متغير بلد الدراسة عامل غير مؤثر في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لمكان العمل.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لدراسة الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لمكان العمل، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (23) نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لمكان العمل

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة
//0.680	0.388	0.037	2.0	0.075	بين المجموعات	
		0.096	70.0	6.725	داخل المجموعات	
			72.0	6.800	المجموع	

// قيمة مستوى الدلالة غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (23) عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لمكان العمل، حيث أن $(p\text{-value} > 0.05, F = 0.388)$.

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين أماكن العمل يرجع إلى أن متغير مكان العمل عامل غير مؤثر في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين.

الفرضية الفرعية السادسة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لنوع القطاع.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لدراسة الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لنوع القطاع، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (24) نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لنوع القطاع

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة
//0.358	1.113	0.104	4.0	0.418	بين المجموعات	
		0.094	68.0	6.382	داخل المجموعات	
			72.0	6.800	المجموع	

// قيمة مستوى الدلالة غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (24) عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لنوع القطاع، حيث أن $(p\text{-value} > 0.05, F = 1.113)$.

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين أنواع القطاعات يرجع إلى أن متغير نوع القطاع عامل غير مؤثر في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين.

الفرضية الفرعية السابعة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لسنوات الخبرة.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لدراسة الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لسنوات الخبرة، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (25) نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لسنوات الخبرة

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة
*0.009	4.200	0.350	3.0	1.050	بين المجموعات	
		0.083	69.0	5.750	داخل المجموعات	
			72.0	6.800	المجموع	

* قيمة مستوى الدلالة دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (25) وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لسنوات الخبرة، حيث أن $p < F=4.200$ ، $value < 0.05$ ، ولكشف هذه الفروق تم إيجاد اختبار شيفي للمقارنات البعدية في جدول (26)، حيث تبين أن أفراد عينة الدراسة الذين تتراوح خبرتهم بين (6 إلى 10 سنوات) يرون واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين بدرجة أكبر من أفراد عينة الدراسة الذين تتراوح خبرتهم بين (11 إلى 15 سنة)، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم يلاحظ أي فروق بين المجموعات الأخرى.

جدول (26) نتائج اختبار شيفي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	5-1	10-6	15-11	16 فأكثر
5-1	3.77	1	//0.99	//0.54	//0.56
10-6	3.80		1	*0.03	//0.13
15-11	3.56			1	//0.54
16 فأكثر	3.55				1

* قيمة مستوى الدلالة دالة احصائياً عند 0.05

// قيمة مستوى الدلالة غير دالة احصائياً عند 0.05

الفرضية الفرعية الثامنة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات عينة الدراسة حول واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لطريقة مسك الحسابات.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لدراسة الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لطريقة مسك الحسابات، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (27) نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لطريقة مسك الحسابات

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة
//0.856	0.155	0.015	2.0	0.030	بين المجموعات	
		0.097	70.0	6.770	داخل المجموعات	
			72.0	6.800	المجموع	

// قيمة مستوى الدلالة غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (27) عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لطريقة مسك الدفاتر، حيث أن ($p\text{-value} > 0.05, F = 0.155$).

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين طرق مسك الحسابات يرجع إلى أن متغير طريقة مسك الحسابات عامل غير مؤثر في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. أظهرت النتائج وجود علاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المحور 67.4%، وذلك من خلال استخدام الشركات للحاسوب في الأعمال المحاسبية بحيث يحقق لها العديد من المزايا، واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة يساعد المحاسب على إعداد القوائم المالية بشكل أسرع وأدق، ومساعدة استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة المحاسب على إعداد التقارير المالية السنوية بكل سهولة.
2. تبين من النتائج وجود علاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المحور 78.3%، وذلك من خلال قيام الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بالاعتماد على مناهج متطورة في تعليم مهنة المحاسبة، وتحلي المحاسب الفلسطيني بكافة قيم وأخلاق وسلوكيات المهنة، وتلبية التعليم المهني لمتطلبات تطوير المهارات المعرفية والإدراكية مثل نمذجة القرار وصناعته، وحرص المحاسب على تطبيق كافة المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة في بيئة العمل، ومواكبة مؤسسات التعليم العالي التطوير الذي يطرأ على مهنة المحاسبة، وتركيز المؤسسات على إكساب المتعلم المهارات والقدرات المطلوبة للعمل المحاسبي.
3. بينت النتائج وجود معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المحور 76.8%، حيث يوجد هناك عدم وعي لأصحاب الشركات بمهنة المحاسبة والدور الذي يقوم به المحاسب داخل الشركة، وعدم وجود قانون شامل ينظم أداء مهنة المحاسبة بشكل ملائم للواقع العملي، وعدم الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي هذه المعلومات، وعدم وجود هيئة ذات صلاحيات قانونية للإشراف على مهنة المحاسبة، والنقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيداً، وعدم توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي، وعدم قيام الجمعيات المهنية بالدور المنوط بها في تطوير مهنة المحاسبة، ونظرة المجتمع المتدنية لمهنة المحاسبة قياساً بمهن أخرى كالطب والهندسة، وعدم مواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي تطرأ على مهنة المحاسبة خاصة في الآونة الأخيرة.

4. تبين من النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (الجنس، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، بلد الدراسة، مكان العمل، نوع القطاع، طريقة مسك الدفاتر).
5. تبين من النتائج وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة تعزى لسنوات الخبرة، والفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة الذين تتراوح خبرتهم بين (6 إلى 10 سنوات).

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تناسق برامج ومنهجيات أقسام المحاسبة وتطويرها بحيث تواكب التطورات الاقتصادية والمهنية والتكنولوجية، وأهمية تشجيع أقسام المحاسبة على وضع الأطر الملائمة لتقويم التعليم المحاسبي بأبعاده المختلفة.
2. أهمية تبني تطوير التعليم المحاسبي بمفهومه الواسع الذي يشمل على تطوير الجوانب البحثية وتطوير العملية التعليمية والمساهمة في تطوير المهنة مع ضرورة وضع إطار استراتيجي لهذا التطوير.
3. الاهتمام بالجانب الأخلاقي والقيم الإسلامية في برامج التعليم المحاسبي.
4. الاهتمام ببرامج الدراسات العليا في المحاسبة لمقابلة احتياجات التنمية، والتأكيد على أهمية وضرورة تطوير برامج الدراسات العليا والإسراع باستحداث برنامج للدكتوراه في المحاسبة بما يمكن من الوفاء باحتياجات المجتمع.
5. الاهتمام بالدعم المادي والمعنوي لعضو هيئة التدريس لتنمية قدراته على التدريس وتطوير الخطط والبرامج والمقررات واستخدام التقنية إلى جانب تشجيعه على تنمية قدراته البحثية.
6. السماح لأعضاء هيئة التدريس بممارسة المهنة بما لا يتعارض مع أعمالهم الأكاديمية لما في ذلك من تطوير للعملية التعليمية والمهنية.
7. ضرورة الاهتمام بالملف التدريسي لكل مقرر، باعتباره وسيلة فعالة للتقييم الذاتي لعضو هيئة التدريس وإعطائه الفرصة للتعرف على طرق تحسين ادائه التدريسي في المستقبل و يتضمن ذلك تقييمه من نظرائه.
8. توفير المراجع العلمية والكتب المقررة التي تتماشى مع التطورات المحاسبية والمهنية المستمرة التي تفي بمتطلبات الملف التدريسي مع تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التأليف بما يخدم مختلف المقررات الدراسية.
9. ضرورة التعليم المستمر لزيادة المهارات ومواكبة التطورات الحديثة في تقنية المعلومات.
10. التعاون بين الأكاديميين والممارسين، واستطلاع آراء الممارسين حول احتياجات الممارسة العملية، ومدى وفاء برامج التعليم بمتطلبات التطبيق المتطورة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو زر، عفاف (2008): "ادارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي" دراسة دكتوراه.
2. أبو سبت ، صبري (2005): "تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
3. أبو قبة، عاهد (2004): "مدى تطبيق إدارة المعرفة والمعلومات في الوزارات المركزية في الأردن"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية.
4. البحيصي، عصام (2010): "تحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين وتقييم الوضع الحالي للمهنة"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 18، العدد 2.
5. بدر ، يسرى (2010): "تطوير مهارات مديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة في ضوء مفهوم إدارة المعرفة"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة .
6. الراشد، وائل (2002): "مشاكل مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 2.
7. الربيعي، جبار (2007): "عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني"، مجلة التقني، المجلد 20، العدد 7.
8. زعرب، حمدي، وبركات، نافذ، وأبو شوارب، سالم (2005): "مدى ملائمة التكوين العلمي لخريجي قسم المحاسبة لمتطلبات سوق العمل": دراسة تطبيقية على خريجي الجامعات في قطاع غزة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد التاسع، العدد الثاني، صفحات 156-175.
9. الشرفا، سلوى (2005): "دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
10. الشريف، ادريس عبد المجيد (2006): "متطلبات تطوير مهنة المحاسبة"، بحوث المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة: المحاسبة مهنة ومعايير تقييم وإصلاح طرابلس.
11. العماري، صالح (2008): "التعليم المحاسبي في أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية"، رؤية مستقبلية.
12. الصاوي، ياسر (2007): "إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات" مطبوعات الجامعة العربية المفتوحة، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
13. صيام، وليد (2002): "العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 9، عدد 2.

14. صيام، وليد، رحاحلة، ياسين (2008): "العوامل الشخصية المؤثرة على استفادة الطالب من التعليم الجامعي المحاسبي الإلكتروني" دراسة حالة: الجامعة الهاشمية، دراسة منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.
15. الطائي، يوسف، والعبادي، محمد، وهاشم، فوزي (2008): "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي" دار الوراق للنشر والتوزيع .
16. عبد الرحيم، منير (1993) "الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
17. عطية، خالد، وزهران، علاء الدين (2008): "نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، السعودية.
18. الغامدي، حمدان، ونورالدين عبدالجواد (2001): "تطور نظام التعليم في المملكة"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، الرياض.
19. قطناني، خالد، وعويس خالد (2009): "مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الازمة المالية"، كلية الزهراء، مسقط، سلطنة عمان.
20. المحاميد، ربا (2008): "دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
21. المريش، سلوى (2007) "دراسة تحليلية لدور التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين القانونيين على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، مصر.
22. المريش، سلوى (2007): "دور التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين القانونيين على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة" رسالة ماجستير.
23. معاينة، عادل (2008): "إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية"، دراسات المعلومات، العدد الثالث، جامعة اليرموك.
24. نوفل، محمد نعمان (1995): "مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية"، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد 3 ، مجلد 1.
25. الهنيبي، ايمان (2011): "دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن"، دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 25، العدد 8.

26. ياسين، غالب (2007)، "إدارة المعرفة المفاهيم النظم التقنيات"، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى.

27. البردويل، منذر، (1999) جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية تاريخ مشرق ومسيرة متقدمة ومتطورة، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد الحادي عشر.

28. حلس، سالم عبد الله، محمد إبراهيم مقداد (2000) العوامل المؤثرة على أداء مكاتب المحاسبة والتدقيق في فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Leidner, Dorothy and Others (2006). " The Role of Culture in Knowledge Management : A case study of two Global Firms " , **International Journal of E-Collaboration** , 2(1) , 17-40.
2. Farag, Shawki. (2009) "Accounting development in Egypt". **The International Journal of Accounting No. 44, pp. 403–414.**
3. Gunaid, A. and Ghani, Q. (2005). "Accounting development in Pakistan". **The international Journal of Accounting, No. 40, pp. 175-201.**
4. Hassan, R. H.; Ruth, W. and Amal, E.S. (2003) " The impact of environmental factors on accounting development: an Egyptian longitudinal study". **Critical Perspectives on Accounting, Vol. 14, No. 3, pp. 273-292.**
5. Hisolp , Donald (2010) "Knowledge Management as an ephemeral management fashion " **journal of knowledge management ,Vol. 14, No.6.**
6. Loudon, Kenneth and Loudon , Jane (2007). " Management Information System " **Prentice Hall International Inc, United States Of America .**
7. Dahawy et. Al (2005): "The use of IT in teaching accounting in Egypt.
8. Chen et. al(2010) "Information technology competencies expected in undergraduate accounting graduates".
9. Di Giorgio et. al(2010) " Knowledge Management and accountant education ".

ثالثاً: مواقع الانترنت:

1. www.iugaza.edu
2. www.alazhar.edu.ps
3. www.alquds.edu
4. www.alaqsa.edu.ps

قائمة الملاحق

ملحق (1) استبانة الدراسة



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة استبيان

حضرة / الأخ الفاضل/الأخت الفاضلة

تحية طيبة و بعد...

نتوجه إليكم بفائق التقدير والاحترام راجين حسن تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة الميدانية، وتحقيقاً لأغراض استكمال درجة الماجستير في مجال المحاسبة والتمويل، بعنوان: واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة.

ونأمل منكم التفضل بالمشاركة الفاعلة والبناءة، والتي تشكل رافداً مهماً في إتمام هذه الدراسة، لذا نرجو تعاونكم بتزويدنا بالبيانات اللازمة والضرورية، من خلال تعبئة هذه الاستبانة والإجابة العلمية الدقيقة على جميع الأسئلة المطروحة، لما لذلك من أثر جوهري في الوصول إلى نتائج دقيقة وقاطعة يمكن الاعتماد عليها ويمكن تعميمها.

ونوجه عنايتكم أن جميع الإجابات سوف تكون موضع ثقة ، وسوف تعامل بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، كما أن نتائج الدراسة ستعرض بشكل عام ، ولن يشار إلى أي اسم من الأسماء المشاركة في الإجابة على هذه الإجابة على هذه الاستبانة .

مع خالص الشكر والتقدير على تجاوبكم

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الباحث: خيام مدوخ

برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في الجامعة الإسلامية بغزة

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفية

1. الجنس: ذكر () أنثى ()
2. المؤهل العلمي: بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه ()
3. المؤهل المهني: CPA () ACPA () CMA () CFA () أخرى ()
4. بلد الدراسة: فلسطيني () عربي () أوروبا أو أمريكا () أخرى ()
5. مكان العمل: شركة فردية () شركة تضامن () شركة مساهمة ()
6. نوع القطاع: تجاري () صناعي () خدمي () زراعي () استثماري ()
7. سنوات الخبرة: 1-5 سنة () 6-10 سنة () 11-15 سنة () 16 سنة فأكثر ()
8. طريقة مسك الحسابات: يدوية () إلكترونية () شبه إلكترونية "مختلطة" ()

ثانياً: أسئلة الدراسة:

يوجد في هذا الجزء مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بواقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة، يرجى وضع علامة (x) أمام الخيار المناسب:

مسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: العلاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة.						
1.	تؤكد مؤسسات التعليم العالي التطوير الذي يطرأ على مهنة المحاسبة.					
2.	تركز المؤسسات على إكساب المتعلم المهارات والقدرات المطلوبة للعمل المحاسبي.					
3.	يطبق المحاسب المؤهل مهنيًا كافة أسس ومبادئ ومعايير المحاسبة المهنية.					
4.	تقوم الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بالاعتماد على مناهج متطورة في تعليم مهنة المحاسبة.					
5.	يتحلى المحاسب الفلسطيني بكافة قيم وأخلاق وسلوكيات المهنة.					
6.	يحرص المحاسب على تطبيق كافة المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة في بيئة العمل.					
7.	يلبي التعليم المهني متطلبات تطوير المهارات المعرفية والإدراكية مثل نمذجة القرار وصناعته.					

مسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8.	تغطي المناهج التعليمية بالجامعات ما يتلاءم ويؤهل المحاسب لسوق العمل.					
9.	تقوم الجمعيات المهنية بمتابعة المستجبات المهنية التي تطرأ على المستوى الدولي وتعلم المحاسب بذلك.					
10.	يقتصر دور المحاسب في الشركات على إدخال البيانات المحاسبية دون إعداد تقارير مالية.					
11.	تعمل المنظمات المهنية على حث المحاسبين نحو تطبيق متطلبات الجودة وتطوير خبراتهم المهنية.					

المحور الثاني: العلاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة.

1.	يملك المحاسب الإلمام الكافي ببرامج المحاسبة المعمول بها في قطاع غزة.					
2.	يتوفر لدى الشركات برامج محاسبية متطورة.					
3.	تحقق البرامج المحاسبية الموجودة في قطاع غزة حاجة الشركات لمثل هذه البرامج.					
4.	يتمكن المحاسب من استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها وتوظيفها في حل مشاكل الأعمال المحاسبية.					
5.	استخدام الحاسوب لدى الشركات في الأعمال المحاسبية يحقق لها العديد من المزايا.					
6.	توفر جمعية المحاسبين دورات تأهيلية للمحاسبين في مجال استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة.					
7.	يعتبر توفر الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة من الأمور الضرورية للتوظيف.					
8.	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة المحاسب على إعداد القوائم المالية بشكل أسرع وأدق.					
9.	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة المحاسب على إعداد التقارير المالية السنوية بكل سهولة.					

المحور الثالث: توجد معوقات تواجه عملية تطوير مهنة المحاسبة في قطاع غزة .

1.	النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيداً.					
----	---	--	--	--	--	--

مستسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.2	عدم مواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي تطرأ على مهنة المحاسبة خاصة في الآونة الأخيرة.					
.3	نظرة المجتمع المتدنية لمهنة المحاسبة قياساً بمهن أخرى كالطب والهندسة.					
.4	عدم وعي أصحاب الشركات بمهنة المحاسبة والدور الذي يقوم به المحاسب داخل الشركة.					
.5	عدم قيام الجمعيات المهنية بالدور المنوط بها في تطوير مهنة المحاسبة.					
.6	عدم توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي.					
.7	عدم الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي هذه المعلومات.					
.8	عدم وجود هيئة ذات صلاحيات قانونية للإشراف على مهنة المحاسبة.					
.9	السماح بمراجعة غير المحاسبين للدوائر الضريبية.					
.10	عدم وجود قانون شامل ينظم أداء مهنة المحاسبة بشكل ملائم للواقع العملي.					

ملحق (2) قائمة بأسماء المحكمين

الاسم	المسمى الوظيفي
د. حمدي زعرب	دكتور بالجامعة الاسلامية بغزة
د. عبد الله محمد الهبيل	رئيس قسم الاحصاء بجامعة الأزهر بغزة
د. عصام البحيصي	رئيس قسم المحاسبة بالجامعة الاسلامية
د. علي سليمان النعامي	دكتور بجامعة الأزهر بغزة
د. علي شاهين	دكتور بالجامعة الاسلامية بغزة
د. محمد جودت فارس	دكتور بجامعة الأزهر بغزة
د. مفيد خالد الشيخ علي	رئيس قسم المحاسبة بجامعة الأزهر بغزة